# المجلس الوطني الكويتي ٢٢ نيسان ١٩٩٠-٤ اب ١٩٩٢ دراسة تاريخية

م. د. محمد جليل مطير الخفاجي
وزارة التربية – المديرية التربية العامة في ذي قار

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١٠/٧
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١٠/٢٥

**الملخص**

يتناول البحث دراسة المجلس الوطني الكويتي منذ ٢٢ نيسان ١٩٩٠ اثناء اعلان امير الكويت عن تشكيل المجلس, وحتى ٤ اب ١٩٩٢ بعد صدور الامر الاميري بحل المجلس والعمل على اجراء انتخابات مجلس الأمة, والذي يمثل مرحلة مهمة في تاريخ الكويت السياسي مع بدأ صفحة جديدة في تاريخ الحياة النيابية في الكويت مختلفة تمام عما كان سائدا في الكويت(مجلس الأمة) وهو تشكيل المجلس الوطني الذي يتكون من ٧٥ عضوا يتم انتخاب ٥٠ عضوا عن طريق الانتخابات المباشرة من قبل الشعب, فيما يتم اختيار ٢٥ عضوا من قبل امير البلاد الشيخ جابر الاحمد الصباح, كما يعد المجلس الوطني بديل مؤقت لمجلس الأمة بصلاحيات محدودة باعتباره مجلسا استشاريا وليس تشريعيا او رقابيا في محاولة لكسب ود الحركة الوطنية و القواعد الجماهيرية والشعبية التي اخذت تطالب بعودة الحياة النيابية واعادة العمل بدستور ١٩٦٢ بعد حل مجلس الامة عام ١٩٨٦.

**الكلمات المفتاحية: الانتخابات، مجلس الامة، الكويت، دواوين الاثنين.**

## The Kuwaiti National Council (April 22, 1990 – August 4, 1992)
## A Historical Study

**Dr. Mohammed Jaleel Muteer**
**Ministry of Education – Directorate of Education Dhi Qar**

**Abstract**

This study examines the Kuwaiti National Council during the period from April 22, 1990, to August 4, 1992. The council represents a significant stage in Kuwait's political history, marking the beginning of a new stage in parliamentary life that differed fundamentally from earlier practices. The National Council was composed of 75 members: 50 were directly elected by the people, while 25 were appointed by the Emir, Sheikh Jaber Al-Ahmad Al-Sabah. The council was considered a temporary substitute for the National Assembly, with limited powers, functioning as a consultative rather than a legislative or supervisory body. Its establishment was an attempt to appease the national movement and the growing public demand for the restoration of parliamentary life and the reinstatement of the 1962 Constitution, following the dissolution of the National Assembly in 1986.

**Keywords: Elections, National Assembly, Kuwait, Monday Diwaniyas**

**المقدمة :**

يشكل المجلس الوطني الكويتي الذي انشى في الثاني والعشرين من نيسان ١٩٩٠ مرحلة مهمة من المراحل السياسية التي مرت بها الكويت اثناء تطورها السياسي لاسيما وانه انشئ في ظل ظروف صعبة كانت تمر بها المنطقة العربية بشكل عام والكويت بشكل خاص تمثلت في حل مجلس الامة عام ١٩٨٦, بسبب الخلافات بين الحكومة والمجلس لعدة اسباب منها أزمة المناخ(سوق المناخ), كذلك ظاهرة استجواب الوزراء من قبل المجلس وتقديم قسم منهم الاستقالة, وما تبع ذلك من مطالبات بعودة الحياة النيابية, لذلك كان الهدف الاساسي من التأسيس هو دراسة سلبيات المرحلة النيابية السابقة والتي ادت دون استمرار التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية , فضلا عن ذلك اقتراح القوانين والتعليمات التي تؤكد استمرار المحافظة على استقرار ووحدة الكويت والعمل على دراسة سلبيات التجربة النيابية السابقة في الكويت.

لقد تم اختيار الثاني والعشرين من نيسان من عام ١٩٩٠ بداية للدراسة كونه اليوم الذي تم فيه اعلان امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح عن تأسيس المجلس الوطني الكويتي ليكون بديل عن مجلس الأمة بمهام واهداف محدده, فيما حدد الرابع من اب ١٩٩٢ نهاية الدراسة كونه اليوم الذي تم فيه حل المجلس الوطني والعودة الى اجراء انتخابات مجلس الامة.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمة الى مقدمة وخمس محاور وخاتمة , جاء المحور الأول والمعنون( الظروف والأسباب السياسية التي ادت الى تشكيل المجلس الوطني حتى عام ١٩٩٠) لدراسة الازمة الدستورية عام ١٩٨٦ والمتمثلة بحل مجلس الامة الكويتي , والمطالبات بعودة الحياة النيابية (لجنة الـ٤٥ وتكتل ودواوين الاثنين), فيما خصص المحور الثاني والمعنون (اعلان تشكيل المجلس الوطني في الثاني والعشرين من نيسان ١٩٩٠ وتحديد المهام وشروط العضوية) لدراسة بداية الاعلان عن تشكيل المجلس الوطني وتحديد المهام وشروط العضوية في المجلس, فيما تضمن المحور الثالث انتخابات المجلس الوطني في العاشر من حزيران ١٩٩٠, اما المحور الرابع ناقش جلسات المجلس الوطني وابرز المواقف السياسية حتى عام الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من اب ١٩٩٠, فيما ركز المحور الخامس على نشاط المجلس الوطني بعد تحرير الكويت في شباط ١٩٩١ حتى حل المجلس الوطني في الرابع من اب ١٩٩٢, اما الخاتمة فتم بيان ابرز النتائج التي تم التوصل اليها من خلال البحث والاستقصاء.

**اولا: الظروف والاسباب التي ادت الى تشكيل المجلس الوطني حتى ٢٢ نيسان ١٩٩٠**

**١. الازمة الدستورية عام ١٩٨٦**

واجهت الكويت خلال مرحلة تطور تجربتها الديمقراطية عدد من الازمات الدستورية والسياسية كادت ان تنهي هذه التجربة لأسباب كان للسلطة الحاكمة والمجتمع دورا رئيسيا فيها وادت الى فراغ دستوري

وتعطيل السلطة التشريعية لأكثر من مرة كان اخرها في الثالث من تموز ١٩٨٦ عندما أصدر امير الكويت جابر الاحمد الصباح[١] امراً اميرياً بحل مجلس الامة الكويتي السادس, وتركت هذه الأزمة تداعيات سياسية ودستورية واجتماعية على نظام الحكم والمجتمع الكويتي كونها تركت فراغا دستورياً وسياسياً بقيت اثاره وتداعياته لفترة طويلة دون التوصل الى حل لها مما اثر على المسار النيابي للبلاد[٢].

كانت هناك اسباب ادت الى حل مجلس الامة عام ١٩٨٦, منها أزمة سوق المناخ[٣] التي اثرت تأثيراً واضحاً على الكويت, اذ تم تشكيل لجنة تحقيقية داخل مجلس الأمة في الخامس عشر من تموز ١٩٨٥ للتحقيق في الأزمة وتحديد اسبابها, وكانت برئاسة حمد الجوعان[٤] اذ طلبت اللجنة من وزير المالية جاسم الخرافي[٥] نسخه من سندات ومحاضر أجتماعات البنك المركزي الكويتي والتقارير الخاصة بالنقد, ألا ان وزير المالية رفض اعطاءه الوثائق باعتبارها وثائق سرية لا يمكن اعطائها[٦] , مما دعا الحكومة الى تقديم استفسار الى المحكمة الدستورية الكويتية لتوضيح نص المادة ١١٤ من الدستور لبيان احقية المجلس في تشكيل لجان للتحقيق او انتداب عضو من اعضائه للتحقيق من عدمها, فكان رد المحكمة الدستورية بأن من حق مجلس الأمة اجراء تحقيق نيابي وفق المادة ١١٤ من الدستور والذي يشمل اي موضوع يدخل ضمن اختصاصه الرقابي والتشريعي, وان الاستجواب التحقيقي بخصوص البنك المركزي الكويتي يقضي اطلاع الاعضاء على كافة الوثائق والأوراق والبيانات للتحقيق والتدقيق[٧].

شكلت الاستجوابات احدى اسباب حل المجلس, وكان من ابرزها تقديم عدد من النواب طلب استجواب لوزير العدل والشؤون القانونية والإدارية سلمان دعيج ال صباح, وبعد مناقشة الوزير داخل المجلس ولعدم القناعة الاعضاء بالأجوبة , تم تقديم مقترح بسحب الثقة من الوزير, الذي اقدم بدوره على تقديم استقالته لرئيس الوزراء وولي العهد سعد العبدالله قبل يومين من انعقاد جلسة المجلس التي كانت مخصصة لسحب الثقة, بعد ذلك استمرت الاستجوابات من قبل اعضاء المجلس لوزير المالية والنفط والصناعة والمواصلات, ونتيجة لتلك الاستجوابات قدمت الحكومة استقالتها الى امير البلاد الشيخ جابر الاحمد الصباح في الثاني من تموز ١٩٨٦[٨], والتي قبلها الامير واصدر مرسوماً اميرياً في الثالث من تموز ١٩٨٦, ينص على حل مجلس الأمة الكويتي[٩], وجاء في ديباجته " **لقد تعرض البلاد لمحن متعددة وظروف قاسية لم يسبق ان مرت بمثلها مجتمعة من قبل, فتعرض أمنها الى مؤامرات خارجية شرسة هددت الأرواح وكادت أن تدمر ثروات هذا الوطن ومصدر رزقه, وكادت نيران الحرب المستعرة بين جارتيها المسلمتين أن تصل إلى حدودها وواجهت أزمة اقتصادية شديدة وبدلا من أن تتضافر الجهود وتتعاون كل الأطراف لاحتواء هذه الازمات تفرقت الكلمة وانقسم الرأي وظهرت تكتلات واحزاب ادت الى تمزق الوحدة الوطنية وتعطيل الأعمال حتى تعذر على مجلس**

**الوزراء الاستمرار في مهمته**"[١٠], كما ان الديمقراطية في البلاد بدأت تهتز وممارساتها تنحدر ويتفكك معها التماسك المورث في داخل المجتمع الكويتي[١١], وان استمرار المجلس قد يؤدي الى تدهور الاوضاع الداخلية الامر الذي يتطلب حل المجلس ووقف بعض مواد الدستور[١٢].

يتضح مما تقدم ان الهدف الاساس من حل مجلس الامة الكويتي في الثالث من تموز ١٩٨٦هو الانفراد بالسلطة وتجنب تدخل نواب المجلس في شؤون مجلس الوزراء, او التأثير على قرارته, وبلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الكويت, تمثلت في فراغ دستوري وانفراد السلطة التنفيذية بالحكم.

**٢. المطالبات بعودة الحياة النيابية ( لجنة الـ٤٥ وتكتل النواب او دواوين الاثنين).**

لقد أدى غياب مجلس الامة وايقاف العمل ببعض احكام الدستور الى اشاعة حالة من عدم الارتياح في الاوساط الشعبية , واصبح تقييد حرية الرأي والصحافة هي السمة الغالبة لتلك المدة[١٣], اذ نشطت الحريات المؤيدة للديمقراطية في المطالبة باعادة مجلس الأمة والمطالبة بالعودة الى العمل بدستور عام ١٩٦٢[١٤], فانبعثت حركة المعارضة الدستورية المكونة مجموعة الـ ٤٥ ومجموعة اخرى من النواب ضمت ٣٢ نائبا يطلق عليها مجموعة دواوين الاثنين.

لقد ضمت مجموعة الخمس والاربعون مختلف قطاعات الشعب الكويتي ومثلت كل القوى السياسية والقبلية والدينية والمستقلين[١٥], ولم تتضمن المجموعة اي من نواب المجلس المنحل اذ كان الهدف من ذلك هو اثبات المطالبة الشعبية بالعمل على انهاء حالة الفراغ الدستوري من خلال الحوار مع السلطة الحاكمة, وقد تمكنت هذه المجموعة من تجميع ثلاثون الف توقيع من المواطنين الكويتيين ممن يحق لهم الترشيح والانتخاب, وشهدت حملة جمع التواقيع اقبالا واسعا من قبل المواطنين[١٦], وكان الهدف من تشكيل هذه المجموعة هو توصيل الاف العرائض الموقعة الى امير البلاد مطالبة بعودة الحياة النيابية والعمل بدستور ١٩٦٢.

عقدت المجموعة اول اجتماعها في تموز ١٩٨٩وتقدمت المجموعة بطلب لوزير الديوان الاميري طلبت بإجراء لقاء مع امير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح, واثمرت تلك الاتصالات والمساعي الى اللقاء بالأمير بشرط ان يقلص العدد من خمس واربعون شخص الى ثلاث فقط الا ان المجموعة رفضت هذا الاقتراح, واعيد العرض من قبل وزير الديوان مرة اخرى واقترح ان يأتي الخمس واربعون جميعهم ولكن بدون تقديم عريضة, فرفضت المجموعة ذلك الاقتراح ايضا ليبقى الخلاف قائما بين المجموعة والديوان الأميري[١٧].

فيما اعتبرت مجموعة النواب الاثنان والثلاثون ان حل مجلس الامة في عام ١٩٨٦ غير دستوري, لهذا بعثوا ببرقيات رفضوا حل المجلس, ثم اعدوا رسالة شرحوا فيها وجهة نظر النواب, انتقل تكتل النواب من الاحتجاجات الى عقد سلسلة من الاجتماعات في الدواوين العامة وهي ما اطلق عليها اسم **(دواوين الأثنين)**[١٨] اي اقامة لقاءات في الدواوين العامة تعقد مساء يوم الأثنين من كل اسبوع لإيصال

آرائهم الى الشعب بشكل مباشر[١٩], وكان اختيار الديوانيات مكانا للاجتماعات نتيجة عدم شمولها بقانون منع التجمعات الذي اصدرته الحكومة[٢٠], وقد تم عقد اللقاء الأول في ديوانية النائب جاسم القطامي يوم الأثنين الموافق الرابع من كانون الأول ١٩٨٩, وقد حضر عدد كبير من المواطنين اللقاء, وتكرر اللقاء في ديوانية النائب مشاري العنجري والنائب فيصل الصانع والنائب احمد الشريعان[٢١].

يتضح مما سبق ان اغلب مطالب الحركة الوطنية قد تمحورت حول اعادة العمل بالدستور واجراء انتخابات برلمانية لمجلس الأمة بعيدة عن تدخل السلطة الحاكمة واطلاق حرية الرأي ورفع الرقابة عن الصحافة.

نتيجة للحراك السياسي الشعبي اعلن الأمير في خطاب له في العشرين من كانون الثاني ١٩٩٠ انه مع توسيع قاعدة الشورى في الحكم والحياة النيابية والمشاركة الشعبية الواسعة في البلاد, ولكن لا بد من الاعتراف بأن التجربة النيابية في الكويت تعرضت لعثرات وتدخلات وان الموقف الثابت والمبدئي في هذا الشأن يقوم على ركنين اساسيين هما[٢٢] :

اولا: ان امير الكويت يؤمن ايمانا راسخا بالحرية وهو ايمان يعكسه السلوك الكويتي والذي تؤكده الممارسات اليومية في علاقات الانسان مع بعضهم البعض وعلاقاتهم مع حكامهم الصباح.

ثانيا: الايمان المطلق بأن المشاركة الشعبية يجب التمسك بها والدفاع عنها كونه مبدأ اكد عليه الدين الاسلامي ومارسه المجتمع الكويتي منذ نشأته.

اما فيما يخص الاجتماعات والتكتلات النيابية المطالبة بعودة الحياة النيابية فقد اكد الأمير جابر الأحمد الصباح "**اذا كانت العثرات التي تكررت في ممارسة بعض جوانب الحياة النيابية قد اقتضت ان نتوقف فترة للتأمل واعادة النظر فان الشورى لم تتوقف ابدا ولم تتوقف كذلك المشاركة الشعبية بصورة او باخرى وظل صوت اهل الكويت واراؤهم وتطلعاتهم تجد طريقها في سهولة ويسر الى الذين يحملون مسؤولية الحكم حيث تلقى الاعتبار والتقدير ولكن الاسلوب الذي يجري الان لطرح الاراء لن يوصلنا الى الهدف الذي ننشده جميعا**"[٢٣], وختم الخطاب بعبارة" **اننا اهل ديرة صغيرة لا تحتمل الانقسام والخلاف ومن اليسير فيها الالتقاء على كلمة سواء تعيننا فيها النوايا الطيبة وسلامة الصدور**"[٢٤].

اعلنت القوى الوطنية الكويتية عن تفاؤلها في حدوث انفراج سياسي والعودة للعمل بدستور عام ١٩٦٢ عندما وجه الأمير خطابه والاستعداد لأجراء الحوار لتجاوز المرحلة التي تمر فيها الكويت, اذ اصدرت بيان جاء فيه **((استجابة لما طرحه الأمير من رغبة في فتح باب الحوار وانطلاقاً من أن شعار الحوار كان هو شعارنا طيلة عملنا منذ الثالث من تموز ١٩٨٦ وحتى الآن فأننا واستجابةٌ مع هذه رغبة امير الكويت قمنا بالاتصالات وفتح حواراً مع الامير لما فيه مصلحة وطننا))**[٢٥].

في محاولة من جانب الحكومة لتهدئة الأوضاع في البلاد قررت الاستجابة للمطالب الشعبية المطالبة بعودة الحياة النيابية والدستور, ومن اجل بداية مرحلة جديدة من الحوار وفق الخطاب الاخير للأمير التقى ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبدالله الصباح[٢٦] في اوخر شهر كانون الثاني ١٩٩٠ بعدد من الشخصيات الكويتية المهمة والتجار للتحاور حول الأزمة وايجاد الحلول المناسبة لها[٢٧], كما تم تحديد موعد للقاء مجموعة الخمس واربعون والنواب مع ولي العهد في السابع من شباط ١٩٩٠, تم الاتفاق قبل اللقاء على المسائل الاساسية وهي المطالبة بعودة العمل بدستور عام ١٩٦٢, وعودة مجلس الأمة وعدم المساس بقانون الانتخابات[٢٨], تم الاتفاق بعد اللقاء على أن تستمر الحوارات من اجل للتوصل للحل[٢٩].

يتضح مما تقدم ان السلطة الحاكمة بدأت تشعر بخطورة الوضع لا سيما وان مجموعة الخمس واربعين وتكتل ما يعرف بدواوين الاثنين اخذت تحرك القواعد الشعبية للمطالبة بعودة العمل بالدستور واجراء انتخابات برلمانية بعيدة عن تدخل الأسرة الحاكمة واطلاق حرية التعبير عن الرأي والصحافة, وبذلك اعلن الأمير عن بداية صفحة جديدة من الحوار والنقاش لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ الحياة النيابية في الكويت مختلفة تمام عما كان سائدا وهو تشكيل المجلس الوطني كبديل مؤقت لمجلس الأمة ليكون مجلسا استشاريا وليس تشريعيا او رقابيا في محاولة لكسب الحركة الوطنية والشعبية.

**ثانيا: اعلان تشكيل المجلس الوطني في الثاني والعشرين من نيسان ١٩٩٠ وتحديد المهام وشروط العضوية**

استمر الحوار بين المعارضة الكويتية بمختلف مكوناتها وبين الحكومة برئاسة الشيخ سعد العبدالله رئيس مجلس الوزراء لمدة ثلاث اشهر ( اواخر شهر كانون الثاني الى الثاني والعشرون من نيسان ١٩٩٠), وهو اليوم الذي وجه فيه الأمير خطاب الى الشعب الكويتي بمناسبة عيد الفطر اذ اعلن من خلاله تشكيل المجلس الوطني , وقد جاء في الخطاب الذي تكون ٢٣ مادة ومقدمة اكد من خلالها انه امتثالا لقوله تعال ((**وشاورهم في الامر**)) و ((**وامرهم شورى بينهم**)) وتجنبا للسلبيات التي عاقت استمرار تجربتنا النيابية, وهددت مصلحة وأمن البلاد العليا وتماسك شعبنا, وتأصيلا للنتائج التي توصل اليها الحوار الحر الذي شارك فيه ابناء الوطن بمختلف فئاته والتي اظهرت ضرورة العمل على ايجاد قواعد وضوابط تكفل استقامة الحياة النيابية وتعزز وحدتنا الوطنية, وايمانا بضرورة العمل المخلص والجاد لاستمرار مسيرتنا الخيرة نحو مستقبل افضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاه والأمن والاستقرار ويفيء على المواطنين مزيدا من الحرية السياسية والمساواة والعدل الاجتماعي, وتأمينا للتعاون الوثيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والعمل المخلص من اجل الوطن, وانطلاقا من مسؤولياتنا تجاه هذا البلد, وتاكيداً على دور المشاركة الشعبية الوطنية في تحمل مسؤوليتها بما يحمي أمن الوطن واستقراره ضد كل ما يهدده ويعرض امنه واستقراره للخطر, ومن موقع المسؤولية

التاريخية, وبعد الاطلاع على الامر الاميري السابق بحل مجلس الامة في الثالث من تموز ١٩٨٦يتم تشكيل مجلس يسمى (المجلس الوطني)[٣٠].

وحددت مهام المجلس الوطني الجديد بموجب المادة الأولى بالمهام التالية[٣١]:

١. دراسة السلبيات التي حالت دون استمرار التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية, واصدار القواعد والضوابط التي تكفل المحافظة على وحدة الوطن واستقراره متفقا في ذلك مع روح الشريعة الاسلامية الغراء وتأصيلا لمبدأ الاسرة الواحدة في الكويت , وتكون هذه الدراسة في جلسات سرية و, ويرفع المجلس تقريره الى الامير تحضيرا لعرضه على المجلس الوطني.

٢. مناقشة مشروعات القوانين التي تحال اليه من مجلس الوزراء وابداء الرأي فيها خلال مدة شهرين من تاريخ احالتها اليه, وللمجلس الحق في اقتراح ما يراه من مشروعات القوانين ومناقشتها واحالتها الى مجلس الوزراء, وفي جميع الاحوال لا تصبح القوانين نافذة الا بعد التصديق عليها واصدارها من قبل الامير.

٣. مراقبة الحكومة, وذلك بمناقشة الوزراء لاستيضاح وبيان الامور التي تدخل في أختصاص كل منهم.

٤. ابداء الرغبات لمجلس الوزراء في المسائل العامة, واذا تعذر الاخذ بهذه الرغبات يوضح مجلس الوزراء اسباب ذلك.

٥. الأطلاع على الحسابات الختامية للإدارة المالية للدولة الخاصة بالعام الماضي, ومناقشة وابداء الرأي بشأنها.

٦. الاطلاع على تقارير ديوان المحاسبة لمناقشتها وابداء الرأي فيها.

فيما حددت المادة الرابعة من الأمر الاميري ان يتكون المجلس الوطني من ٧٥ عضواً على النحو التالي[٣٢]:

أ. خمسين عضوا ينتخبون بالاقتراع السري العام وفقاً لقانون يصدر في هذا الشأن, موزعين على ٢٥ دائرة انتخابية.

ب. خمسة وعشرين عضواً يتم يختارهم من قبل الامير ذوي الخبرة والكفاءة يكون بينهم عدد من الوزراء, يشترط في عضو المجلس الوطني ما يلي:

١. ان يكون كويتي الجنسية بصفة اصيلة.

٢. أن تتوفر فيه شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخابات.

٣. أن لا يقل عمره يوم الانتخاب عن ٣٠ سنة.

٤. أن يتقن قراءة اللغة العربية وكتابتها.

اما باقي المواد فقد تضمنت مدة المجلس والتي تم تحديها بأربع سنوات تبدأ من تاريخ اول جلسة له, تنقسم الى اربعة اقسام تشريعية لا تقل مدة كل منها عن ثمانية اشهر , كذلك قبل ان يمارس الاعضاء اعمالهم في المجلس ان يؤدي اليمين الدستورية داخل المجلس وبحضور امير البلاد, وان يختار المجلس في اول اجتماع رئيساً للمجلس ونائباً له ثم تستكمل اللجان في الجلسات القادمة[٣٣].

**ثالثا: انتخابات المجلس الوطني الكويتي في ١٠ حزيران ١٩٩٠.**

حدد الحكومة الكويتية في بيان لها موعد الانتخابات في العاشر من حزيران ١٩٩٠, على ان يبدأ الاقتراع منذ الساعة الثامنة صباحاً بتوقيت الكويت وحتى الساعة الثامنة مساءًا, كما تم تحديد الدعاية الانتخابية خلال المدة من يوم الثلاثون من نيسان الى يوم التاسع من حزيران ١٩٩٠ [٣٤].

عارض تكتل النواب ولجنة الخمس واربعون واغلب جمعيات النفع العام اعلان تشكيل المجلس الوطني واصدرت بيانات استنكار ودعت الى مقاطعة الانتخابات, وعادت التجمعات والدواوين من جديد[٣٥], كما اعتبره الكويتيين انقلابا على الدستور وان من يشارك في انتخابات هذا المجلس فهو خائن للديمقراطية[٣٦]. كما اصدر النائب عبد العزيز الصقر[٣٧] بيانا عرف باسم (عريضة عبدالعزيز الصقر) حملت تواقيع ١٩٤ فردا من الشخصيات المهمة في المجتمع الكويتي دعوا فيه الى مقاطعة الانتخابات[٣٨].

على اثر ذلك قامت الاجهزة الأمنية بحملة اعتقالات واسعة واغلاق بعض الديوانيات وتشديد الرقابة على الصحف ووسائل الاعلام[٣٩], وعلى الرغم من ذلك استمرت الاحتجاجات والرفض من اجل مقاطعة الانتخابات وتم تنظيم مسيرات احتجاجية انطلقت من الديوانيات, كما تم تشكيل مجموعة من النشطاء لمراقبة سير الانتخابات [٤٠].

ثم اجريت انتخابات المجلس الوطني في موعدها المحدد في العاشر من حزيران ١٩٩٠ على الرغم من مقاطعة جميع القوى الوطنية وجمعيات النفع العام[٤١], شارك في الانتخابات(٣٤٨) مرشحا موزعين على خمس وعشرون دائرة انتخابية لاختيار خمسون عضوا اي لكل دائرة انتخابية مقعدان, اذ يحق لـ (٦٢) الف مواطن الادلاء بأصواتهم[٤٢].

اعلنت نتائج الانتخابات في يوم الحادي عشر من حزيران بفوز(٥٠) مرشحا لعضوية المجلس الوطني, واعرب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد الجابر عن تهانيه للفائزين بعضوية المجلس الجديد, ووصف المرحلة المقبلة بالقول " **انها مرحلة مشرقة في العمل الوطني وخطوة متقدمة على طريق الديمقراطية والشورى**" [٤٣].

الجدول يوضح اعضاء المجلس الوطني الفائزين في الانتخابات

| ت | الدائرة الانتخابية | اسم المرشح الفائز | عدد الاصوات |
|---|---|---|---|
| ١. | الشرق | عاشور يوسف الصباغ | ٢٦٨ |
| | | كاظم عبدالرسول بوعباس | ٢٢٢ |
| ٢. | المرقاب | ابراهيم عبدالله جاسم الشهاب | ٢٠٢ |
| | | بدر ناصر بشر البشر | ١٧٢ |
| ٣. | القبلة | خليفة مساعد خليفة الخرافي | ٢١٢ |
| | | عادل عبدالرحمن البدر | ١٧١ |
| ٤. | الدعية | صقر سودان العنزي | ٥٢٨ |
| | | حسام عبدالله الرومي | ٤٨٨ |
| ٥. | القادسية | احمد اسماعيل عبدالرحيم البهبهاني | ٢٦٤ |
| | | موسى ابراهيم خليل الجريدان | ٢٤٠ |
| ٦. | الفيحاء | مبارك محمد حجاج العتيبي | ٣٠١ |
| | | احمد فهد الجسار | ١٧٤ |
| ٧. | كيفان | عادل عثمان الجيران | ١٦٤ |
| | | عثمان علي النجدي | ١٥٠ |
| ٨. | حولي | طخيم فهد سليمان الطخيم | ٤٨٤ |
| | | جواد علي حمود المتروك | ٤٠٧ |
| ٩. | الروضة | جاسر خالد الجاسر | ٧٠٠ |
| | | عبدالعزيز فهد المساعيد | ٢٧٩ |
| ١٠. | العديلية | حمد ابراهيم عبدالرحمن التويجري | ٣٨٦ |
| | | علي حسين فهد عمر العمر | ٣٣٣ |
| ١١. | الخالدية | محمد ارشا محمد العمر | ١٦٠ |
| | | خلف حمد جمعة سبتي التميمي | ١٥٩ |
| ١٢. | السالمية | جمعان محمد ناصر الحريتي | ٦٠٣ |
| | | راشد عوض الجويسري | ٣٩١ |
| ١٣. | الرميثية | عباس حسين الخضاري | ١٢٥٧ |
| | | جاسم محمد حسين قبازرد | ٦٤٩ |
| ١٤. | خيطان | حمود ناصر الجبري | ٧٠١ |
| | | علي عبدالله العتيبي | ٤٦٨ |
| ١٥. | الفروانية | محمد مفرج عاصي المسيلم | ٨٤٣ |
| | | فايز حامد البغيلي الرشيدي | ٥١٨ |
| ١٦. | العمرية | مبارك بنية متعب الخرينج | ٧٤١ |
| | | براك ناصر فلاح النون | ٦٦٤ |

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٧. | جليب الشيوخ | محمد خلف دهش المهمل | ٥٦٥ |
| | | عبدالكريم الجحيدلي | ٤٦٢ |
| ١٨. | الصليبخات | خلف دميثر العنزي | ١١٠٠ |
| | | راشد سلمان محمد الهبيده | ٧٥٨ |
| ١٩. | الجهراء الجديدة | منيزل جاسر العنزي | ٧٧٠ |
| | | مطلق محمد صعصع الشليمي | ٤٩٤ |
| ٢٠. | الجهراء القديمة | طلال مبارك العيار | ٨٥٢ |
| | | محمد هايف الحجرف | ٥٦٧ |
| ٢١. | الأحمدي | فلاح عيد حبيب العازمي | ١٠٨٢ |
| | | سعدون حمد العتيبي | ٩٣٣ |
| ٢٢. | الرقة | هادي نايف العجمي | ٩٥٤ |
| | | مرزوق فالح العازمي | ٩٤٨ |
| ٢٣. | الصباحية | سلمان حميد العازمي | ١٢٦٦ |
| | | رجا عبدالله العازمي | ١٢١١ |
| ٢٤. | الفحيحيل | عبدالله الخضير | ٧٩٠ |
| | | تركي العازمي | ٧٧٣ |
| ٢٥. | ام الهيمان | عايض علوش العازمي | ٦٩٢ |
| | | مصلح العازمي | ٦٥٥ |

وفي اليوم التالي قدمت الوزارة برئاسة الشيخ سعد العبدالله استقالتها وتم قبولها من قبل الأمير على ان يقوم بتسير الأعمال لحين تشكيل الوزارة الجديدة, وتم تكليف رئيس الوزراء الشيخ سعد العبدالله بتشكيل الوزارة[٤٤].

تشكلت الوزارة الجديدة في يوم العشرين من حزيران ١٩٩٠ برئاسة الشيخ سعد العبدالله وضمت ٢٢ وزيرا[٤٥], اكد رئيس الوزراء الشيخ سعد قائلا " **ان وطننا العزيز مع انتخاب المجلس الوطني يستقبل مرحلة جديدة مهمة يتطلع فيها الى ارساء دعائم الحياة النيابية على اسس ثابته من التقارب الحقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والعمل الايجابي الخالص لمصلحة الكويت وعزتها وخير اهلها**"[٤٦].

وفي يوم الثامن والعشرين من حزيران صدر الامر الاميري بتعين (٢٥) عضوا للمجلس الوطني الكويتي من ضمنهم خمس وزراء, بالإضافة الى الاعضاء الـ (٥٠) المنتخبين بالاقتراع السري المباشر من قبل الناخبين, وهم كل من السادة[٤٧] :

١. الدكتور بدر جاسم اليعقوب وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني.
٢. الشيخ سالم صباح السالم وزير الداخلية

٣. عبدالرحمن عبدالله العوضي وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء
٤. عبدالوهاب سالم الفوزان وزير الصحة العامة
٥. فهد عبدالله الحساوي وزير الدولة للشؤون البلدية
٦. ابراهيم حمود بورسلي
٧. جاسم احمد النصف
٨. جاسم محمد البحر
٩. حبيب ابراهيم شعبان
١٠. سعود محمد الفارس
١١. محمد عبداللطيف البحر
١٢. عبدالرحمن احمد الاحمد
١٣. عبدالله جاسم الهاجري
١٤. عبدالعزيز خليفه العسعوسي
١٥. عبدالله عمر العمر
١٦. عبد الفتاح محمد معرفي
١٧. عيسى عبدالمحسن الرفاعي
١٨. محمد احمد العبدالجليل
١٩. محمد برجس البرجس
٢٠. محمد خالد المشعان
٢١. محمد سليمان الحداد
٢٢. مشعل عبداللطيف الحبشي[٤٨]
٢٣. وليد خالد احمد المضف
٢٤. يعقوب صالح الشرهان
٢٥. يوسف سلطان الماجد

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

**رابعا: جلسات المجلس الوطني وابرز المواقف السياسية التي اتخذها.**

بعد اجراء انتخابات المجلس الوطني في العاشر من حزيران ١٩٩٠, وتم انتخاب (٥٠) عضوا وفق الاقتراع السري و اختيار (٢٥) عضوا من قبل الأمير ليصبح المجلس الوطني ٧٥ عضوا, تم تحديد يوم التاسع من تموز ١٩٩٠ موعدا لانعقاد الجلسة الأولى للمجلس والتي بدأت بكلمة للأمير الشيخ جابر الصباح جاء فيها " **بعون الله تعالى وتوكل عليه, نفتتح المجلس الوطني, ولقد جاء مجلسكم الموقر ثمرة طيبة لحوارات مكثفة مع مختلف فئات الشعب, وبه نفتح صفحة من**

**التعاون التشريعي والتنفيذي للنقلة النوعية في التسعينات ولتمهد الطريق امام الغد المأمول للحياة النيابية**", وان الهدف الاساسي من تأسيس المجلس الوطني هو ان لدراسة التجربة الديمقراطية الكويتية السابقة, ورسم خارطة طريق لمستقبل الكويت, وعلى اعضاء المجلس في طرح الأفكار الايجابية المدروسة وتفاعلها ما يمنح الحوار حيوية ونموا وان يكون هدف الحوار ليس انتصار فكرة على فكرة, وانما انتصار التقدم ذاته والصعود به الى أمال المستقبل, وختم كلمته " **ان قلب الكويت كبير ويديها مبسوطتان تضمان ابناءها جميعا .. وان الكويت ليست لأسرة أو فريق أو طائفة وانما هي لجميع الكويتيين**", القى الكلمة بعدها رئيس السن للمجلس الوطني عبد العزيز المساعيد شكره من خلاله الامير في افتتاح المجلس وان اعضاء المجلس سوف يكونوا على قدر المسؤولية من حمل الامانة من اجل الحفاظ على الدستور والحقوق والحريات ودراسة ومناقشة مشروعات القوانين[٤٩].

استمر المجلس بعقد جلسته وتم اداء اليمين الدستورية للاعضاء, بعدها تم طرح موضوع اختيار رئيس المجلس وترشح العضوين عبدالعزيز المساعيد[٥٠] وياسر الجاسر وتمت عملية الاقتراع السري وكانت النتيجة بفوز عبدالعزيز المساعيد ب(٥١) صوت مقابل (٢٣) صوت لياسر الجاسر, وبذلك اصبح عبد العزيز المساعيد رئيس للمجلس الوطني, بعدها تم اختيار النائب راشد الجويسري نائبا للرئيس بعد حصوله على ٣٩ صوتا مقابل ٣٦ صوتا للنائب براك النون[٥١].

بعد ان اكتملت رئاسة المجلس تم تنفيذ الخطوات التالية المتمثلة بتشكيل لجنة لوضح لائحة الداخلية للمجلس مكونة من ٩ اعضاء برئاسة خلف العنزي وكذلك لجنة الطعون برئاسة بدر البشير بعد ان تقدم طعن واحد للمجلس حول نتائج انتخابات منطقة الروضه, ليرفع بعداها المجلس جلسته الى يوم السادس عشر من تموز ١٩٩٠[٥٢].

عقدت الجلسة الثانية للمجلس الوطني في السدس عشر من تموز ١٩٩٠ لمناقشة اللائحة (النظام الداخلي للمجلس), والمكونة من (١٤٣) مادة قد تمت مناقشة كل المواد لكن الخلاف حول المادتين العاشرة والحادي عشر وهما اللتان استأثرتا بالاهتمام من قبل الاعضاء وقد نصت المادة العاشرة على ((**انه لا يجوز لعضو المجلس الوطني المنتخب الجمع بين عضوية المجلس وتولي الوظائف العامة واذا انتخب موظف اعتبر متخليا عن وظيفته اذا لم ينزل في الثمانية ايام التالية لليوم الذي يصبح فيه انتخابه نهائيا من عضويته في المجلس**)), اما المادة الحادي عشر فقد نصت على ما يلي(( **اذا قبل عضو المجلس الوطني وظيفة عامة او العضوية في مجلس ادارة شركات مساهمة او مؤسسة عامة او شركة تمتلك فيها الحكومة نسبة ٥١ %, على الاقل او في لجنة شؤون البلدية او مجلس محافظة اعتبر متنازلا عن عضويته في المجلس الوطني من تاريخ قبوله الوظيفة او العضوية**))[٥٣].

دارت النقاشات بين اعضاء المجلس حول المادة العاشرة اذا بين النائب حمد التويجري انه يجب ان تسري المادة على الجميع منتخبين ومعينين, فيما وضح النائب بدر اليعقوب ان في المجلس عضويتان هما عضوية منتخبه وعضوية معينه ولا يجوز الجمع بين الوظيفة والعضوية المنتخبة (٥٠)عضوا , والعضوية المعينة (٢٥) عضوا, ولم يشأ الامر الاميري ان يحرمها من عملهما فأجاز الجمع, قانون الانتخاب فقط يعالج العضوية المنتخبة والامر الاميري لا يجيز الجمع بين المرتبات والمكافأت, فيما رد النائب مطلق الشليمي قائلا " **ان الـ ٧٥ عضوا صدر بهم مرسوم اميري وما يطبق على الخمسين يطبق على الـ ٢٥, المادة ١٠ تقول لا يجوز لعضو المجلس المنتخب الجمع بين الاثنين , والاخر ايضا منتخب من امير البلاد, ولا بد ان يتخلى عن الوظيفة , من الذي يحلل للخمسة والعشرين ويحرم الخمسين...** ", نتيجة لذلك ظهر مقترح بتأجيل اقرار المادتين والاستمرار في التصويت على باقي المواد[٥٤].

بعد الانتهاء من مناقشة باقي المواد طرح رئيس اللجنة خلف العنزي المادتين العاشرة والحادي عشر للنقاش مرة اخرى من اجل انجاز لائحة الداخلية وتم فتح النقاش وظهرت عدة اراء انتهت بالتصويت على نص المواد كما هي, وبذلك انتهت المداولة الأولى للقانون على ان تجرى المداولة الثانية في الجلسة القادمة[٥٥].

عقدت الجلسة الثالثة للمجلس الوطني في السابع عشر من تموز للقراءة الثانية للائحة الداخلية للمجلس الوطني, اذ لم تكن الجلسة الثانية اكثر من استعراض لمقترحات تعديل بعض النصوص التي نوقشت في المداولة الأولى واعتمدت من حيث المبدأ, بعد ذلك تمت المناقشة والتصويت على اللائحة, اذ وافق ست وستون عضوا عليها, فيما رفضها اربع اعضاء, وبذلك تم احالة المشروع الى الحكومة لإصدار اللائحة بمشروع قانون[٥٦].

نتيجة لتدهور العلاقات العراقية – الكويتية في تموز ١٩٩٠[٥٧], وقيام العراق بتقديم مذكرة عن طريق وزير الخارجية طارق عزيز[٥٨] الى امين عام الجامعة العربية آنذاك الشاذلي القلبي في الخامس عشر من تموز ١٩٩٠ اتهم فيها الكويت بالتجاوز على الأراضي العراقية خلال انشغاله في الحرب مع ايران وقدر كمية النفط المسروق من العراق بـ ٢.٤ مليار دولار, اضافة الى قيامها مع الى جانب دولة الامارات العربية المتحدة بالوقوف وراء تدهور أسعار النفط والتي خسر من جرائها العراق حوالي ١٤ مليار دولار[٥٩].

دعت الحكومة الكويتية المجلس الوطني لعقد جلسة طارئة لمناقشة الازمة العراقية – الكويتية, استجاب المجلس على الفور, وتم عقد جلسة مشتركة بين المجلس الوطني والحكومة التنفيذية في الثامن عشر من تموز ١٩٩٠, استمرت لأكثر من سبع ساعات, وقد افتتح الجلسة ولي العهد بكلمة اكد من خلالها الى اهمية وخطورة الموضوع المطروح وطلب تحويل الجلسة الى جلسة سرية لبحث ما

استجد من امور وتطورات تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين, مؤكدا ان بلادة كانت ولا تزال وستبقى وفيه لالتزامتها القومية والعربية, وان من ايمانها بعروبتها وواجبها القومي والانساني فقد أسهمت دون منةً في مساعدات شقيقاتها الدول العربية, ومنها العراق وتعرضت من جراء موقفها المساند للعراق للعديد من محاولات التهديد والتخريب, مما عرض مصالحها وارواح مواطنيها للخطر وكان اخطرها محاولة اغتيال امير البلاد في عام ١٩٨٥[٦٠], القسم الثاني من الجلسة فقد بدأ في الاستماع الى كلمات الاعضاء اذا سجل حوالي خمس وثلاثون عضوا اسمائهم للتحدث في موضوع الجلسة[٦١].

بعد انهاء النقاش داخل المجلس في جلسته السرية سمح للصحفيين بدخول القاعة اذ اعلن رئيس المجلس الوطني عبد العزيز المساعيد عن العودة للجلسة العلنية , وتم اصدار البيان الذي اكد على ما يأتي[٦٢]:

**اولا:** تأكيد المجلس الوطني على ان الكويت كانت لا تزال وستبقى وفية لالتزاماتها القومية مؤمنة بقضايا الاسلام, وهذا ناتج من ايمانها بالقيم العربية الاصيلة وبمبادئ الشريعة الاسلامية الغراء.

**ثانيا:** تأكيد المجلس على ان الكويت من واقع ايمانها بعروبتها وواجبها القومي والانساني, قد ساهمت ولا تزال تقدم العطاء دون منة لمساندة شقيقاتها العربيات في كل الظروف والملمات , ولعل ابرز هذه المواقف, موقف الكويت من الحرب العراقية الايرانية والذي تعرضت بسببه لكثير من محاولات التخريب والتهديد وعرضت مصالحها وارواح مواطنيها للخطر ومنها محاولة الاعتداء على موكب امير البلاد, فلم ترضخ الكويت, ولم تتراجع عن استمرار دعمها للموقف العربي ماديا ومعنويا على كافة الاصعدة العربية والاسلامية والدولية.

**ثالثا:** يستنكر المجلس ما جاء بمذكرة الحكومة العراقية لما تحمله من خرق لحقوق الجوار ومن مجافاة لواجبات الاخوة العربية والاسلامية ومن عبارات والفاظ تتنافى مع القيم والاعراف الدولية ليؤكد على ضرورة الالتزام باسلوب التشاور والتفاهم وادارة الحوار في روية وتبصر قبل التعجل بنشر الاتهامات في حق الكويت او محاولة التشكيك في مواقفها القومية والانسانية, والمجلس اذ يؤكد على ان الكويت, وهي تنطلق من نهجها السياسي وفي علاقاتها مع كافة دول العالم من مبادئ العدل والسلام الدوليين تنتبذ سياسة العنف والتهديد والابتزاز, لتؤكد دائما التزامها الراسخ بالمواثيق والمعاهدات والاعراف الدولية وبمبادئ الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية والدولية, والمجلس يعلن ثقته الكاملة في قيادته السياسية الحكيمة, يؤكد على قدرتها على اتخاذ الموقف المناسب من اجراءات وقرارات ومواقف تغتضيها الظروف.

بهدف استكمال تشكيل اللجان البرلمانية وانتخاب رؤسائها عقد المجلس الوطني جلسته الرابعة في الرابع والعشرين من تموز ١٩٩٠, وقبل بدأ الجلسة اتسمت قاعات المجلس بنشاط سياسي بارز

حضرها ولي العهد وعدد من الوزراء الى المجلس اذ تم عقد اجتماعات سياسية تم اطلاع نواب المجلس على اخر التطورات الراهنة بين العراق والكويت[٦٣].

شكل المجلس اللجان البرلمانية الاحدى عشر وجاءت على نحو التالي[٦٤]:

١- **لجنة تقييم العمل البرلمانية:** وهي مكونه من (٣٠) عضوا اي خمس وزراء, اضافة الى (٢٥) عضوا وهم كل من (عبدالله الهاجري, محمد المشعان, صقر السودان, عبدالرحمن الاحمد, محمد الحداد, جمعان الحريتي, عبدالكريم الجحيلي, عيسى الرفاعي, منيزل العنزي, طخيم الطخيم, عبدالله العمر, عبداللطيف البحر, كاظم بوعباس, ابراهيم بورسلي, عبدالعزيز العسعوسي, عبدالفتاح معرفي, براك النون, عادل الرشيد البدر, بدر البشر, هادي هايف, سعود الفارس, مرزوق الجيتي, خلف العنزي, حمد التويجري), وتم انتخاب منيزل العنزي رئيسا للجنة.

٢- **لجنة العرائض والشكاوى:** وعدد اعضائها ٩ وهم كل من (رجا العازمي, مطلق الشليمي, عبدالله الخضير, محمد المسليم, مصلح العازمي,علي العمر, جواد المتروك, راشد الهبيدة, جاسر الجاسر). تم انتخاب محمد المسليم رئيسا للجنة.

٣- **لجنة الأمن الداخلي والدفاع:** بلغ عدد اعضائها (٩) وهم كل من ( راشد الهبيدة, محمد المهمل, مبارك الخرينج, جمعان الحريتي, سعدون العتيبي, عاشور الصباغ, محمد الحجرف, جاسم الامير, خلف العنزي) تم انتخاب خلف العنزي رئيسا للجنة.

٤- **لجنة الشؤون المالية:** بلغ عدد اعضائها (١١) وهم ( وليد المضف, عبداللطيف البحر, حسام الرومي, ابراهيم شهاب, يعقوب الشرهان, عبدالفتاح معرفي, جاسم النصف, يوسف الماجد, بدر البشر, محمد العبدالجليل, محمد البرجس), تم انتخاب عبداللطيف البحر رئيسا للجنة.

٥- **لجنة الشؤون التشريعية والقانونية :** بلغ عدد اعضائها ٩ وهم(حمود الجبري, خليفة الخرافي, عبدالعزيز العسعوسي, كاظم بوعباس, منيزل العنزي, مطلق الشليمي, رجا العازمي, موسى الجريدان, جاسم قبازول) . تم انتخاب كاظم بوعباس رئيسا للجنة.

٦- **لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية:**عدد اعضائها ٩ وهم( محمد المشعان, محمد العمر, طخيم الطخيم, محمد الحداد, جاسر الجاسر, عباس الخاضري, ) تم انتخاب محمد الحداد رئيسا للجنة.

٧- **لجنة التربية والموارد البشرية:** عدد اعضائها ٩وهم (عبدالرحمن الاحمد, عبدالله الهاجري, جاسم قبازرد, محمد العبدالجليل, جاسم البحر, مطلق الشليمي, عيسى الرفاعي, عادل الجيران, عثمان النجدي), تم انتخاب عبدالرحمن الاحمد رئيسا للجنة.

٨- **لجنة الشؤون الخارجية:** عدد اعضائها ٧ وهم(مبارك العتيبي, جاسم الامي, ابراهيم بورسلي, وليد المضف, طلال العيار, فايز البغلي, احمد بهبهاني), تم انتخاب مبارك العتيبي رئيسا للجنة.

٩- **لجنة المرافق:** عدد اعضائها ٩ وهم (صقر السودان, عاشور الصباغ, جاسم قبازرد, سعدون العتيبي, مبارك العتيبي, شعبان, علي العتيبي, حمد التويجري, تركي العازمي), تم انتخاب جاسم قبازرد رئيسا للجنة.

١٠ **لجنة الثقافة والاعلام:** عدد اعضائها ٧ وهم (محمد البرجس, احمد البهبهاني, جواد المتروك, خليفة الخرافي, سعود الفارس, موسى الجريدان, احمد الجسار), تم انتخاب محمد البرجس رئيسا للجنة.

١١- **لجنة الزراعة والبيئة والصناعة:** عدد اعضائها ٩ وهم (علي العمر, عايض علوش, جاسم البحر, براك النون, عبدالله الخضير, هادي هايف, تركي العازمي) وتم انتخاب براك النون رئيسا للجنة.

لم يستمر المجلس الوطني طويلا, اذ جاء الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من اب ١٩٩٠, ليتوقف عمل المجلس بشكل تام ويخرج اغلب الاعضاء الى خارج الكويت[٦٥].

نتيجة لضغط الرأي العام العالمي على الحكومة الكويتية متمثلة بأسرة ال صباح ومدى شرعيتها في حكم الكويت بعد الاجتياح العراقي, سعى ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح الى دعوة اعضاء المجلس الوطني الكويت للاجتماع في دولة الامارات العربية المتحدة ليكون لهم صوت في الدفاع عن حقوق الشعب الكويتي, الأمر الذي دفع رئيس مجلس الأمة السابق احمد السعدون[٦٦] الى الاتصال بالحكومة الكويتية وابلاغها في حال اجتماع المجلس الوطني فأنه سوف يقوم بدعوة اعضاء مجلس الامة المنحل للاجتماع في مكان اخر, لذلك ظهرت فكرة مختلفة تمثلت بعقد مؤتمر شعبي عام في مدينة جدة في تشرين الأول ١٩٩٠[٦٧], واثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع والعشرين من ايلول ١٩٩٠ صرح الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران[٦٨] **((بان يترك للشعب الكويتي الحرية في تقرير مصيره بشكل منفصل عن مصير السلطة الشرعية الكويتية بعد التحرير))**[٦٩], مما اثار هذا التصريح قلق ولي العهد و خشي من المعارضة الكويتية ان تأخذ دورها الدولي في عرقلة عودة ال صباح الى الحكم, ومن اجل اضفاء الشرعية امام الراي العالمي تمت الدعوة لعقد مؤتمر شعبي في جدة للمدة (١٣- ١٥) تشرين الاول ١٩٩٠, تحضره اغلب الشخصيات الكويتية لا سيما اعضاء المجلس الوطني لغرض تايد اسرة ال صباح في حكم الكويت[٧٠].

عندما اشيع عقد المؤتمر الشعبي في جدة طلب عبد العزيز الصقر من ولي العهد الشيخ سعد السالم الصباح ان يكون مكان المؤتمر في القاهرة كونها مفتوحة اعلاميا ويمكن حضور اكبر عدد من الاعلاميين العالمين لنقل وقائع المؤتمر, الا ان الشيخ سعد اصر على عقد المؤتمر في جدة كون الامير يتواجد في المملكة واغلب الشخصيات الكويتية كذلك, الا ان السبب الحقيقي يعود الى سببين هما الأول ان المملكة يوجد داخلها تعتيم اعلامي الأمر الذي سهله حضور الاعلامين الذين يلبون رغبات الحكومة السعودية والكويتية وبالتالي السيطرة على وقائع المؤتمر, اما السبب الاخر ان المملكة

العربية السعودية هي أول من ضمت اسرة ال صباح بعد الاجتياح وقدمت لها كل الدعم وما تحتاجه[٧١] .

شهد المؤتمر خلافا بين الشيخ سعد العبدالله وقوى المعارضة حول من يلقي كلمة المؤتمر بعد الامير وولي العهد, اذ رأت الحكومة ان يلقيها رئيس المجلس الوطني عبدالعزيز المساعيد, واذ تم ذلك فهذا يعني اعترافا من المعارضة الكويتية بشرعية المجلس الوطني, فيما ارادات المعارضة القاء الكلمة من قبل احمد السعدون رئيس مجلس الامة السابق, واذا تم ذلك يعني اعتراف الحكومة بشرعية المعارضة ومجلس الامة المنحل, ولعدم فشل المؤتمر تم التوصيل الى حل وسط بالاتفاق على ان يقوم عبدالعزيز الصقر بالقاء الكلمة كونه الاكبر سنا ورئيس مجلس الامة الكويتي الأول[٧٢].

عقد المؤتمر لمدة يومين(١٣-١٥) تشرين الأول ١٩٩٠, شارك فيه اكثر من الف كويتي يمثلون مختلف أطياف المجتمع الكويتي وفئاته واعضاء مجلس الوزراء الحاليين والسابقين واعضاء مجلس الأمة والمجلس الوطني[٧٣], ورفع المؤتمر شعار" **التحرير, شعارنا, سبيلنا, هدفنا**"[٧٤], القى الامير جابر الاحمد الصباح كلمته الافتتاحية اكد فيها على ضرورة تحرير الكويت والوحدة الوطنية وان الشعب الكويتي متمسك بالديمقراطية والكويتيين جميعا يمثلون جبهة واحدة في مواجهة النظام العراقي, واضاف قائلا ((**ان أهدافنا ألتي نريد أن نحققها كبيرة وعظيمة لاسيما بعد تحقيق النصر وانسحاب الغزاة, وان الكويت التي دافع عنها الشعب الكويتي كله ستحتضن الشعب الكويتي كله, وسوف تقوم الكويت في ظل دستور ١٩٦٢ بتعزيز الديمقراطية المشاركة الشعبية التي كانت ولا تزال هدفا نسعى اليه.**))[٧٥], بينما القى كلمة الحكومة الشيخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس الوزراء اوضح فيها ان خدمة المواطنين خارج الكويت واجب على الحكومة وتسهيل كل مستلزمات العيش الكريم[٧٦], فيما القى كلمة المؤتمرين عبد العزيز الصقر ذكر فيها على ان مبايعة الكويتيين لأسرة الصباح لم تكن يوماً موضع خلاف ليتم تأكيدها ولا مجال نقض لتم تجديدها ولا محددة بوقت لكي يتم تمديها, بل هي بدأت محبة واتساقاً, وقد استمرت تعاوناً واتفاقاً, ثم وثقها دستوراً وميثاقاً[٧٧], ثم وضع ثلاثة مبادئ ينبغي التزامها في اعادة بناء الكويت وهي[٧٨]:

اولا: المشاركة الكويتية الشعبية القائمة على الحرية والحوار واغلبية القرار ورقابة التنفيذ.

ثانيا: العقيدة الاسلامية الصحيحة في بناء البيت الكويتي الجديد.

ثالثا: ضرورة التركيز على العروبة.

يتبين لنا مما تقدم ان انعقاد مؤتمر جدة الشعبي كان بمثابة مبايعة من الشعب الكويتي للأسرة الكويتية الحاكمة ممثلة بأسرة الصباح, والظهور امام الرأي العام العالمي بتمسك الشعب الكويتي بجميع فئاته السياسية والاجتماعية بشرعية الأسرة الحاكمة, كما حاول امير الكويت خلال المؤتمر التأكيد على اسس ان الكويت ستشهد بعد التحرير تعزيز للديمقراطية واعادة الحياة

النيابية(مجلس الامة) من خلال المشاركة الشعبية بهدف كسب ود المعارضة ومحاولة توحيد الجهود امام الرأي العام العالمي, لاسيما بعد تصريح الرئيس الفرنسي ميتران ان للشعب الكويتي الحق في اختيار طبيعة حكومته بعد التحرير.

**خامسا: نشاط المجلس الوطني بعد تحرير الكويت حتى ٤ اب ١٩٩٢.**

بعد تحرير الكويت في شباط ١٩٩١, لم تكن عودة الحياة السياسية سهلة في الكويت نتيجة ما خلفته الحرب من تخريب ودمار, ولأجل السيطرة على الأوضاع اصدر امير الكويت جابر الاحمد الصباح مرسوما بفرض الاحكام العرفية في جميع انحاء البلاد لمدة ثلاث اشهر ابتداً من ٢٦ شباط ١٩٩١, وتعيين الشيخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس الوزراء حاكما عرفيا[٧٩].

قدمت عريضه في شهر اذار ١٩٩١ من قبل قادة الاسلاميين والليبراليين والمستقلين الى امير الكويت تحث على تنفيذ الوعود التي قدمها الامير في مؤتمر جدة الشعبي في تشرين الأول ١٩٩٠, ومثلت العريضه موقفا موحدا لجميع السياسية في الكويت رغم اختلافاتها الأيديولوجية, التي كانت متفقة على المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري والتغيير واعادة الحياة النيابية من خلال اجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة[٨٠].

اعلن امير الكويت الاستجابة للمطالب الاصلاحية وعودة الحياة النيابية في الكويت بعد التحرير, ووجه الدعوة للمجلس الوطني للانعقاد في التاسع من تموز ١٩٩١, لبداية الفصل التشريعي الثاني على ان تجرى انتخابات جديدة لمجلس الامة في الخامس من تشرين الثاني ١٩٩٢[٨١].

اعلنت القوى السياسية الكويتية معارضتها لدعوة الامير لانعقاد المجلس الوطني, واكدت في بيان لها بتاريخ الثامن من تموز ١٩٩١عن اسفها العميق لإصرار السلطة على الاستمرار في تجاهل المطالب الشعبية في اعادة العمل في الدستور لعام ١٩٦٢ وتطبيقه كاملا وعودة الحياة النيابية, وان النظام بدل من الاستجابة الجادة للإرادة الشعبية قد اختار مدة زمنية بعيدة للالتفاف على تلك المطالب لإيهام الناس في الداخل وتضليل الرأي العام العالمي في الخارج والظهور بمظهر المستجيب لمطالب الشعب الكويتي, وان دعوة المجلس للانعقاد في التاسع من تموز ١٩٩١, ما هي الا تجسيد لهذا النهج الذي يرفض المشاركة الشعبية في ادارة شؤون البلاد ويصر على ابقاء احتكار السلطة في ايدي قلة والبحث عن ما يسميه بديل لتطبيق الديمقراطي تضمن له ذلك, فالمجلس الوطني لا يمكن اعتباره بديل للتطبيق الديمقراطي فليس له صلاحيات اتخاذ القرارات التي تلزم السلطة التنفيذية او ان يرد او يمنع نفاذ قراراتها وليس له من اختصاصاته مراقبة الحكومة او محاسبتها[٨٢].

كما اكدت القوى السياسية الكويتية ان الاتفاق الذي تم خلال مؤتمر جدة الشعبي ينص على اعادة العمل بالدستور فورا بعد التحرير وتطبيق الدستور لا يمكن ان يكون جزئيا او انتقائيا وفق ما يناسب رغبة السلطة, فالدستور يفترض وجود السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية, وغياب اي منها

يعد غيابا للشريعة الدستورية, وان طول المدة الزمنية جراء الانتخابات في تشرين الأول ١٩٩٢ تعتبر مدة حرجة لاسيما ان البلاد تواجه فيها مهمة اعادة الاعمار والبث في قرارات خطيرة سترسم مستقبل البلاد, لذلك يتطلب الأمر الغاء الاوامر الاميرية الخاصة بالغاء الدستور وفرض الرقابة على الصحف وتقييد الحريات والعودة الى العمل بدستور عام ١٩٦٢ وعودة الحياة النيابية[٨٣], كذلك ان الاسرة الحاكمة من خلال اعادة المجلس الوطني انما تريد التمسك بالسلطة ضد ارادة الشعب, وان ما تفعله ليس سوى تبني شعارات ديمقراطية خالية من المحتوى الديمقراطي[٨٤].

تجاهلت الحكومة هذه المطالب ودعت المجلس للانعقاد للدور التشريعي الثاني, وبالفعل عقدت الجلسة الأولى في التاسع من تموز ١٩٩١, واثناء الافتتاح اكد الشيخ جابر قائلا" **كلنا ندرك ان لدينا مهمات كثيرة بعد التحرير, ومنها مهمة البناء والتعمير, وما تتطلبه من خطط وجهود, حتى تعود الكويت الحياة والفاعلية كما كانت بل اوفر وانشط مما كانت... ان المدة التي ستمارسون فيها مسؤولياتكم منذ الآن وحتى حين صدور الدعوة لانتخابات مجلس الأمة في اكتوبر ١٩٩٢تعد مدة قصيرة, وعليكم مضاعفة الجهود والعمل على سرعة الانجاز واتخاذ القرارات بالتعاون مع الحكومة من اجل مواجهة المشكلات التي تتعرض لها الكويت, وتحقيق مطالب المواطنين وتطلعاتهم**"[٨٥], فيما خاطب ولي العهد ورئيس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح اعضاء المجلس الوطني قائلا" **عاد مجلسكم الموقر لممارسة مهامه تجسيدا لمبدأ الشورى والمشاركة الشعبية ليعاون الحكومة ويراقبها في مهامها الجسيمة, الى ان يصدر المرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب اعضاء مجلس الامة الجديد خلال شهر اكتوبر سنة ١٩٩٢ وفق نصوص دستور سنة ١٩٦٢**"[٨٦].

اما رئيس المجلس الوطني عبد العزيز المساعد فقد اكد قائلا(( **لقد كان املنا عندما لبينا الدعوة للمشاركة في مجلسنا هذا هو دعم المشاركة الشعبية وحماية التجربة البرلمانية وتدعيم المسيرة الديمقراطية في بلادنا لكن الاعتداء الغاشم قد حال دون انطلاقنا واعاق مسيرتنا ولقد اثلج صدورنا ما جاء في وعد قائد مسيرتنا ورمز وحدتنا بإعادة الحياة النيابية الكاملة وفق دستور ١٩٦٢ في العام المقبل ليقطع دابر الشائعات ويوحد الكلمة ويجمع الصفوف ويوجه الطاقات نحو اعادة الاعمار وحماية الدار**)), بعدها استمر المجلس في اعماله والتي تمثلت في انتخاب اعضاء اللجان الدائمة للمجلس بعد عودة المجلس لممارسة عمله من جديد بعد الاجتياح العراقي للكويت[٨٧].

لقد عقد المجلس بعد التحرير عدة جلسات منها الخاصة بمناقشة قرار وزارة التربية بدمج عامين دراسيين في عام واحد, اذ تم استضافة وزير التربية سليمان البدر الذي اطلع المجلس بقرارة الوزارة مؤكد بأن خطة الدمج وضعت من الاخوة في وزارة التربية اثناء تواجدهم في الخارج وانه لا مساس بالنواحي العلمية وان المشروع اخذ دراسة واراء من خبراء في اليونسكو وطرحت في مجلس الوزراء, فيما اكد رئيس اللجنة التعلمية في المجلس الوطني عبدالرحمن الاحمد ان الوزارة اذا لم تتوفر لديها

عناصر النجاح في عملية الدمج فعليها ان تتراجع, بينما اكد العضو خلف دميثير ان الحكومة اتخذت القرار منفردة ويجب ان يعرض على المجلس وان تقام الندوات لمناقشتها[٨٨].

كما عقد المجلس جلسة سرية لمناقشة خطة الحكومة تجاه قضية الاسرى والمفقودين الكويتيين, وتمت المناقشة بحضور وزير العدل غازي السمار الذي حضر جلسة المجلس وبين ان الحكومة مهتمة بقضية الاسرى ومجلس الوزراء شكل لجنة تحت اسم( اللجنة الوطنية لشؤون الاسرى) والتي طالبت بدورها رسميا من لجنة التحالف الدولي بكشف عدد الاسرى والمفقودين والتي كشفت العدد ب ١٨٥٧ اسرا كويتيا, كما طالب اعضاء المجلس ان يكون هناك ضغط اعلامي تجاه الحكومة العراقية وان تتقدم الحكومة لمجلس الأمن بطلب اطلاق سراح الاسرى دفعة واحدة, على ان يتم صرف رواتب لعوائل الشهداء والاسرى والمفقودين, من جانب اخرى شكل المجلس الوطني لجنة لمتابعة شؤون الاسرى مع الحكومة مكونة من سبع اعضاء وهم كل من (عبداللطيف البحر, احمد بهبهاني, علي العمر, صقر السودان, خلف دميثير, مبارك الخرينج, احمد الميسار) [٨٩].

وفي مجال العمل على مساعدة المواطنين فقد طلب المجلس الوطني تعويض المواطنين عن الاضرار التي لحقت بهم جراء الاجتياح العراقي للكويت, كما استجابت الحكومة لطلب المجلس بمنح الكويتيين العاملين في الدولة زيادة في رواتبهم الشهرية بنسبة ٢٥% من الراتب الأساسي وزيادة مخصصات الاطفال بمبلغ خمسون دينار كويتي شهريا لكل فرد, ومنح اصحاب الرواتب التقاعدية زيادة بنسبة ١٥% يضاف اليها مخصصات الاولاد ومنح مستحقي المساعدات العامة زيادة في المساعدة الشهرية بنسبة ٥٠%, كما استجابة الحكومة لطلب المجلس وذلك بالتنازل عن مطالبة الافراد الكويتيين بالديون المترتبة على استهلاك الكهرباء والماء المستحقة لها في ذمتهم عن السنة المالية(١٩٩٠-١٩٩١) [٩٠].

كما ان المجلس أقر المشروع المقدم من الحكومة لتسوية مشكلة المديونية الصعبة, والتي اعتبرها معظم الاقتصادين المحليين بانها اكبر كارثة اقتصادية تتعرض لها الكويت, ما بقية اعمال المجلس فهي في مجملها توصيات كانت لجان المجلس قد رفعتها للمجلس لإقرارها, ومن ضمنها التوصيات الخاصة بدعم وتشجيع الصناعات المحلية وتشجيع الاستثمارات في الصناعات العالمية والاهتمام برفع مستوى التعليم وتطوير الخدمات الصحية[٩١].

وفي ٤ اب ١٩٩٢ اصدر امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح مرسوما بحل المجلس الوطني استعدادا للانتخابات العامة لمجلس الامة في تشرين الأول ١٩٩٢, كما وجه الامير كلمة شكر لأعضاء المجلس الوطني واضاف قائلا" لا قيمة للحرية والديمقراطية ولا عز ولا كرامة لنا جميعا بغير الكويت وطنا ودولة حرة مستقلة كاملة السيادة"[٩٢].

وبذلك انتهى عمل المجلس الوطني مع الاختلاف فيما اذا كان قد قام بأداء الواجبات المؤكلة اليه ام لا, الا انه يعد من المراحل المهمة في تاريخ الكويت والتي انتهت بعودة مجلس الامة بعد مدة دامت اكثر من ست سنوات واجهة خلالها الكويت خطر كبير تمثل في الاجتياح العراقي للكويت, وبذلك فأن نشاط المجلس الوطني بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١ كان ضعيفاً وشكلياً ومرحلة استعداد لعودة الحياة النيابية بشكل تام وفق دستور ١٩٦٢ ,كما ما تم التأكيد عليه سابقاً في مؤتمر جدة في تشرين الاول ١٩٩٠.

**الخاتمة**

ان الحركة الوطنية الكويتية في تجلياتها خلال سنوات المعارضة خلال عامي ١٩٨٩و١٩٩٠ حين شهدت الكويت معارضه شعبية غير مسبوقة من ناحية أسلوب عملها, ومستوى الوعي السياسي والتكتل الشعبي الذي مثلته, دفاعا عن دستور عام ١٩٦٢, ودفاعا عن النظام الديمقراطي الذي أرساها ممثلا بأبرز مؤسساته مجلس الامة وما يمثله هذا المجلس من قيم, مع بدأ السلطة الحاكمة التخطيط لإيجاد بدائل لمجلس الأمة الا وهو (المجلس الوطني) بعد تعليق العمل ببعض مواد الدستور, وكان هدف المعارضة الحقيقي الدستور ذاته اي اساس النظام الديمقراطي التي تجعل المشاركة الشعبية في القرار اساس الحكم من خلال السلطات التي يتمتع بها مجلس الأمة المنتخب, واهما الرقابة على السلطة التنفيذية وسن القوانين.

لقد اسهمت دواوين الاثنين ولجنة الـ ٤٥ بشكل فعال في قيادة الحركة المعارضة للمطالبة بعودة الحياة النيابية واعادة العمل بدستور عام ١٩٦٢, الا ان استجابة الحكومة كانت شكلية وتم الالتفاف على المطالب الشعبية بتشكيل المجلس الوطني.

لقد جاء اعلان امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح عن تأسيس المجلس الوطني, كمرحلة جديدة من الحوار والنقاش لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ الحياة النيابية في الكويت مختلفة تمام عما كان سائدا في الكويت وهو تشكيل المجلس الوطني كبديل مؤقت لمجلس الأمة نتيجة ما رافق مجلس الامة السابق من سلبيات وتدخلات, وبذلك يكون المجلس الوطني مجلسا استشاريا وليس تشريعيا او رقابيا في محاولة لكسب الحركة الوطنية والشعبية.

كما ان المجلس قد فشل في تحقيق الهدف الرئيسي الذي انشأ من اجله والمتمثل في دراسات سلبيات التجربة الديمقراطية السابقة في الكويت, وكذلك وضع اسس التنسيق والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية اذ انه لم يستمر طويلا بسبب الاجتياح العراقي للكويت في ٢ اب ١٩٩٠ لينتهي بذلك دور المجلس الرئيسي على الرغم من عودة جلساته للانعقاد بعد التحرير في شباط عام ١٩٩١,

لان المعارضة الشعبية الكويتية كانت مطالبها هو حل المجلس الوطني واعادة الحياة النيابية المتمثلة في اجراء انتخابات مجلس الامة واعادة العمل بدستور عام ١٩٦٢.

## الهوامش

١ الشيخ جابر الاحمد الصباح: امير دولة الكويت , ولد في الكويت ١٩٢٨ تلقى تعليمه في مدرسة المباركية ثم اكمل دروسه على ايدي اساتذة من ذوي الاختصاص , كان اول منصب يتولاه هو نائب الحاكم في منطقة الاحمدي في سنة ١٩٤٩ ثم تولى اول منصب وزاري في كانون الثاني ١٩٦٢ اذ اصبح وزيرا للمال والاقتصاد , وتسلم امارة دولة الكويت في ٣١ كانون الاول ١٩٧٧, غادر الكويت في ٢ اب ١٩٩٠ الى السعودية عند دخول القوات العراقية للكويت وبعد تحرير بلاده اتخذ مدينة الطائف مقرا له , عاد الى بلده ١٤ اذار ١٩٩١ , توفي في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ انظر : فراس البيطار, الموسوعة السياسية والعسكرية , دار اسامة للنشر والتوزيع, الاردن,٢٠٠٣, ج٢, ص٥٧٠.

٢ احمد شحاذة محمد علي , الحراك الشعبي ودوره في تعديل المسار الديمقراطي في الكويت ١٩٨٩- ١٩٩٢ , مجلة السياسية والدولية, العدد ٤١-٤٢, ٢٠٢٩, الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية, ص٦٨٢.

٣ وهي اصعب مشكلة اقتصادية واجهتها الكويت وسميت ازمة سوق الأسهم او ازمة المناخ, حدثت بشكل واضح عام ١٩٨٢ اذ تدنى التداول, وانهارت اسعار الاسهم, كنتيجة لاستخدام شيكات البيع الأجل, كمصدر للائتمان غير المصرفي, ونظاما قائما بذاته للتمويل داخل السوق والتداول غير الرسمي لأسهم الشركات الكويتية المقفلة والشركات الخليجية في سوف المناخ, وكان لهذه العوامل اثر سلبي على الاقتصاد الكويتي, وبذلك اخذت الازمة حيز كبير في مناقشات مجلس الامة الكويتي وتشكيل لجان وتابعة ومراقبة ادت في الاخير الى استجواب وزير المالية جاسم الخرافي عام ١٩٨٥. للمزيد ينظر: حاتم احمد عويد المعماري, الأوضاع الداخلية في الكويت في مناقشات مجلس الامة الكويتي ١٩٨١-١٩٨٦, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الاداب – جامعة الموصل, ٢٠١٨, ص٦٨-٨٩؛ علي محمد عبدالرحيم وحيدر حسن الجمعة, السياسات المحاسبية وأزمة سوق المناخ, مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية, الكويت , العدد ٦٠, ١٩٨٩, ص١٩-٢٣.

٤ حمد الجوعان: سياسي كويتي, ولد عام ١٩٤٧, خريج جامعة القاهرة كلية الحقوق عام ١٩٧٠, عضو مجلس الامة الكويتي السادس عام ١٩٨٥, ظهر دوره بشكل بارز عندما قام باستجواب وزير العدل الشيخ سلمان الدعيج ال صباح على اثر صرف سندات لابنه القاصر دعيج من صندوق صغار المستثمرين الكويتين, وانتهى الاستجواب بابعاد الوزير من منصبه, تعرض لمحاولة اغتيال في ٢٨ شباط ١٩٩١, ثم اصبح عضوا في مجلس الامة عام ١٩٩٢, توفى عام ٢٠١٦. ينظر حمد الجوعان رمز وطني لم يمت , مقال صحفي منشور في جريدة الجريدة الكويتية https://share.google/RjD5fN1NgZNb6NEMK

٥ جاسم الخرافي: رجل اعمال وسياسي كويتي, من مواليد الكويت عام ١٩٤٠, اصبح وزيرا للمالية والاقتصاد من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٦, حاز على عضوية مجلس الامة في الاعوام ١٩٧٥و ١٩٨١و ١٩٨٥ و ١٩٩٦و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦, اصبح رئيس مجلس الأمة عام ١٩٩٩, توفي في عام ٢٠١٥. ينظر : www.marefa.org

٦ تغريد خشان فالح محمد الكورجي, التطورات السياسية الداخلية في الكويت ١٩٩٠-٢٠٠٦, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب – جامعة البصرة , ٢٠١٩, ص٣٧.

٧ فلاح عبدالله المديرس, الحركة الدستورية في الكويت نشأتها وتطورها ١٩٣٩-١٩٩٢, مجلة شؤون اجتماعية, الكويت, العدد ٥٨, لسنة ١٩٩٨, ص٨٣.

٨ احمد شحاذة محمد علي , المصدر السابق , ص٦٨٣.

٩ عبدالرضا اسيري, النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات, الكويت , ٢٠٠٧,ص٤٣٤؛ رياض الريس, الخليج العربي ورياح التغيير, رياض الريس للنشر والتوزيع, لندن, ص٥٢.

١٠ خالد محمد المغامس, الديوانية الكويتية وتأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي, مطابع الطليعة, الكويت, ١٩٨٦, ص١٣٩.

١١ جريدة القبس , العدد ٥٠٨٢, ٤ تموز ١٩٨٦.

١٢ جريدة الرأي العام , العدد ٨١٣٠, ٤ تموز ١٩٨٦.

١٣ جاسم محمد يوسف كرم, انتخابات المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠ دراسة في الجغرافيا السياسية , بحث منشور في حوليات كلية الاداب , جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي, المجلد ١٦, العدد ١٠٥, ١٩٩٧, ص١٧.

١٤ تغريد خشان فالح محمد الكورجي, المصدر السابق , ص٣٩.

١٥ جاسم محمد يوسف كرم, المصدر السابق , ص١٨.

١٦ تغريد خشان فالح محمد الكورجي, المصدر السابق , ص٣٩؛ فتوح ابو الذهب, التجربة الديمقراطية الكويتية وخطوات الاصلاح السياسي, مجلة شؤون خليجية, الكويت , الغدد ٢٥, السنة ٢٠٠٣, ص٥١.

١٧ جاسم محمد يوسف كرم, المصدر السابق , ص١٩.

١٨ دواوين الاثنين: وهو مصطلح اطلق على التجمعات التي تكونت في داخل الكويت في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ للمطالبة بعودة الحياة الديمقراطية والعمل بدستور عام ١٩٦٢( والديوانية هي مصطلح يطلق على العادة الموروثة التي اكتسبها افراد المجتمع الكويتي منذ عقد, وهي المكان الذي يجتمع فيه اطياف المجتمع من الرجال بهذف التشاور وتبادل الآراء ومناقشة الامور التي تهم البلاد). للمزيد ينظر : احمد شحاذة محمد علي, المصدر السابق, ص٦٨٦-٦٨٧؛ يعقوب يوسف الكندي , الديوانية الكويتية ودورها الاجتماعي السياسي, ط٢, الكويت , ٢٠٠٢.

١٩ جاسم محمد يوسف كرم, المصدر السابق , ص١٩.

٢٠ احمد شحاذة محمد علي, المصدر السابق , ص٦٨٨.

٢١ يوسف مبارك المباركي, حين استعاد الشعب الكويتي دستوره وقائع- ووثائق- دواوين الإثنين ١٩٨٦-١٩٩٠, الكويت, ٢٠٠٨, ص٣٥.

٢٢ جريدة القبس(الكويت) , العدد٦٣٥٩, في ٢١كانون الثاني ١٩٩٠.

٢٣ جريدة الرأي العام(الكويت) , العدد ٩٣٨٠, في ٢١كانون الثاني ١٩٩٠.

٢٤ جريدة القبس , العدد٦٣٥٩, في ٢١كانون الثاني ١٩٩٠.

٢٥ كاظم عبدالزهرة أبو عيون الميالي, احمد محمد الخطيب وأثره في المعارضة النيابية في الكويت حتى عام ١٩٩٦, رسالةماجستير غير منشورة , كلية التربية-جامعة واسط, ٢٠١٦, ص٢٤٣.

٢٦ الشيخ سعد العبدالله الصباح: من مواليد ١٩٣٠، درس في المدرسة المباركية وفي عام ١٩٥١ تم ايفاده الى كلية (هادرون) البريطانية للدراسة في علوم الشرطة تخرج عام ١٩٥٤، وفي عام ١٩٥٩ عين نائباً لرئيس الشرطة والامن العام حتى عام ١٩٦١، اصبح عضو في المجلس التأسيسي وعضو لجنة صياغة الدستور ثم عين وزيراً للداخلية في

عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٤ اسندت اليه وزارة الدفاع، كما اصبح ولياً للعهد في ٣١ كانون الثاني ١٩٧٨، وعين رئيساً لمجلس الوزراء في نفس العام وكلف بتشكيل الوزارات للأعوام ١٩٨١-١٩٨٥-و١٩٨٦-١٩٩٠و١٩٩١ و١٩٩٤-١٩٩٦، وهو الحاكم الرابع عشر للكويت الذي تولى الحكم ٢٠٠٦ ، وتوفي عام ٢٠٠٨ ينظر: موسوعة اعلام الكويت، متاح على الموقع: www.kuwaitcyclopedia.com.

٢٧ محمد مبارك حسن العجمي, الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير ١٩٩١-٢٠١٠, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب والعلوم – جامعة الشرق الأوسط, ٢٠١١, ص٥٠؛ صلاح محمد الغزالي, الجماعات السياسية الكويتية في قرن ١٩٠٠- ٢٠٠٧, الدستوريون- الاسلاميون-الشيعة- القوميين, الكويت, ٢٠٠٧, ص٩٦.

٢٨ محمد اليوسفي, من الدستور الى الاحتلال, ج٢, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ٢٠١٣, ص٢٢٨-٢٢٩؛ احمد شحاذة محمد علي, المصدر السابق , ص٦٨٨-٦٨٩.

٢٩ احمد شحاذة محمد علي, المصدر السابق , ص٦٨٨-٦٨٩.

٣٠ جريدة القبس , العدد١٦١٤, ٢٣ نيسان ١٩٩٠؛ يوسف مبارك المباركي , المصدر السابق, ص٢٥٩-٢٦٠.

٣١ جريدة الرأي العام , العدد ٩٤٧٢, ٢٣ نيسان ١٩٩٠.

٣٢ جريدة الكويت اليوم, العدد ١٨٧٢, ٢٣ نيسان ١٩٩٠؛ جريدة الرأي العام , العدد ٩٤٧٢, ٢٣ نيسان ١٩٩٠.

٣٣ جريدة القبس , العدد١٦١٤, ٢٣ نيسان ١٩٩٠.

٣٤ جريدة القبس , العدد ١٦٢٠, ٣٠ نيسان ١٩٩٠.

٣٥ كاظم عبدالزهرة ابو عيون الميالي , المصدر السابق, ص١٤٠.

٣٦ المعتصم بالله داود علوي, الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي ١٩٧٠-٢٠٠٩, رسالةماجستير غير منشورة , كلية الاداب- جامعة الشرق الاوسط, ٢٠٠٩, ص١٣٩.

٣٧ عبدالعزيز الصقر: سياسي كويتي, ولد في الكويت عام ١٩١٢, درس في المدرسة المباركة ثم الأحمدية وسافر بعدها إلى ي الهند ودرس هنالك اللغة الانكليزية ,ثم بعد ذلك صاحب والده لتعلم تجارة التمور وامتهن التجارة بين الهند والكويت بعد وفاة والدة عام ١٩٥١ عاد إلى الكويت, ساهم بتأسيس كل من البنك الكويت الوطني عام ١٩٥٢ والخطوط الجوية الكويتية في عام ١٩٥٤ وشركة ناقلات نفط الكويت في عام ١٩٥٧ كما شارك في تأسيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عام ١٩٥٩, عضواً في مجلس البلدي لعامي ١٩٥٢-١٩٥٧ وعضواً في المجلس التاسيسي الكويتي عام ١٩٦٢, ثم اصبح وزيرًا للصحة, ثم عضواً في مجلس الأمة ١٩٦٣ الذي أصبح رئيس مجلس الأمة (١٩٦٣-١٩٦٥), توفي عام ٢٠٠٥: ينظر: زايد الزيد,عبد العزيز الصقر الابرز في عصره, الشبكة الوطنية الكويتية على الرابط

www.national Kuwait.com/forum/index.php?threads/109037/

٣٨ احمد شحاذة محمد علي , المصدر السابق, ص٦٨٩.

٣٩ كاظم عبدالزهرة ابو عيون الميالي , المصدر السابق, ص١٤٤.

٤٠ احمد شحاذة محمد علي, المصدر السابق, ص٦٩٠.

٤١ كاظم عبدالزهرة ابو عيون الميالي, المصدر السابق, ص١٤٤؛ جريدة الراية (قطر), العدد٣٢٤٩, ١٠ حزيران ١٩٩٠.

٤٢ جريدة القبس , العدد ١٦٦٢, ١١ حزيران ١٩٩٠.

٤٣ جريدة القبس , العدد ١٦٦٣, ١٢ حزيران ١٩٩٠.

٤٤ جريدة القبس , العدد ١٦٦٤, ١٣ حزيران ١٩٩٠.

٤٥ يوسف مبارك المباركي, المصدر السابق, ص٣٠٩.

٤٦ جريدة القبس , العدد ١٦٧٢, ٢١ حزيران ١٩٩٠.

٤٧ يوسف مبارك المباركي, المصدر السابق , ص٣٠٢ جريدة القبس , العدد ١٦٦٧, ٢٩ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الرأي , العدد ٩٥٣٨, ٢٩ حزيران ١٩٩٠, جريدة الكويت اليوم, العدد١٨٨٢, ٢٩ حزيران ١٩٩٠.

٤٨ تم تعين (جاسم احمد الامير) عضوا جديد في المجلس الوطني بدل عنه بعد ان تبين عدم بلوغه السن القانوني لعضوية المجلس وهو ٣٠ عام لذلك قدم استقالته وتم قبولها وتم تعيد بديل عنه: ينظر جاسم محمد يوسف كرم , المصدر السابق, ص٦٥؛ جريدة الرأي العام , العدد ٩٥٦٣, ٢٥ تموز ١٩٩٠.

٤٩ جريدة القبس , العدد ١٦٩٠, ١٠ تموز ١٩٩٠.

٥٠ عبدالعزيز المساعيد: اعلامي وسياسي كويتي, ولد في الكويت عام ١٩١٥, صاحب اول صحيفه يومية في الكويت وهي صحيفة الرأي العام , لقب بعميد الصحافة الكويتية, اصبح نائبا في مجلس الامة في عام ١٩٦٧ و١٩٧١ و١٩٧٥, ثم اصبح رئيس المجلس الوطني الكويتي للمدة ١٩٩٠-١٩٩٢, توفي عام ٢٠٠١. ينظر: https://www.annaharkw.com/

٥١ جريدة القبس , العدد ١٦٩٠, ١٠ تموز ١٩٩٠.

٥٢ جريدة القبس , العدد ١٦٩٠, ١٠ تموز ١٩٩٠.

٥٣ جريدة الرأي العام , العدد ٩٥٥٥, ١٧ تموز ١٩٩٠.

٥٤ جريدة القبس , العدد ١٦٩٧, ١٧ تموز ١٩٩٠.

٥٥ جريدة الرأي العام , العدد ٩٥٥٥, ١٧ تموز ١٩٩٠.

٥٦ جريدة الرأي العام , العدد ٩٥٥٦, ١٨ تموز ١٩٩٠؛ جريدة القبس , العدد ١٦٩٨, ١٨ تموز ١٩٩٠.

٥٧ للمزيد من التفاصيل عن المذكرة العراقية والرد الكويتي ينظر: مائدة زابي جفات الحمداني , موقف جامعة الدول العربية من الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للبنات- جامعة الكوفة, ٢٠١٤, ٦٩-٧٥؛ رضا هلال, الصراع على الكويت مسألة الامن والثورة, دار الجبل, بيروت, ١٩٩١, ص١٣٨-١٦٠.

٥٨ طارق عزيز: دبلوماسي وسياسي عراقي, ولد في ٢٨ نيسان ١٩٣٦ في بلدة تلكيف شمال مدينة الموصل من أسرة كلدانية كاثوليكية، ودرس اللّغة الإنكليزية في كلية الآداب- بجامعة بغداد، ثُمَّ عمل صحفي ورئيس جريدة الثورة العراقية قبل أنْ ينضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. وعمل في الجهاز الإعلامي للحزب, في عام١٩٧٠ تقلد منصب وزير الإعلام, وفي عام ١٩٧٧ انضم إلى مجلس قيادة الثورة العراقي, وشغل منصب وزير الخارجية العراقية للمدة ١٩٨٣-١٩٩١. وكان نائب رئيس مجلس الوزراء حتَّى عام ٢٠٠٣, مستشاراً قريباً لصدام حسين. سلم نفسة للقوات الأميركية بعد احتلال العراق في ٢٤ نيسان ٢٠٠٣ وتعرض لمحاكمة في عدة قضايا. توفي بسبب ذبحة صدرية في ٥ حزيران ٢٠١٥. حميدة نعنع ، طارق عزيز رجل وقضية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص١٥-٣٥.

٥٩ أروى محمد ابراهيم الشيباني, العدوان العراقي على دولة الكويت واثاره, منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق, الكويت, ١٩٩٣, ص١٠٩.

٦٠ تعرض الشيخ جابرالأحمد الصباح الى محاولة اغتيال كادت ان تنهي حياته والتي حدثت في ٢٥ ايار ١٩٨٥, عندما موكب الشيخ جابر يسير في شارع الخليج في طريقة الى مكتبه في قصر السيف, عن طريق اصطدام سيارة مفخخة بإحدى سيارة الحرس الاميري مما ادى الى حدوث انفجار اصيب على اثرها الامير بجروح خفيفه, تم نقله الى المستشفى, وقد اتهمت الكويت ايران بمحاولة الاغتيال وان سبب ذلك الاتهام هو موقف الكويت من الحرب العراقية الايرانية, اذ ايدت الكويت العراق في الحرب. للمزيد ينظر: ليندا رضا عطية عبدالله الإمارة, محاولات واعتيالات الرؤساء والملوك العرب ١٩٥١-١٩٩٥, اطروحة دكتوره غير منشورة, كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة واسط, ٢٠٢٢, ص٦٥-٦٩ .

٦١ جريدة الرأي العام , العدد ٩٥٥٧, ١٩ تموز ١٩٩٠.

٦٢ جريدة القبس , العدد ١٦٩٩, ١٩ تموز ١٩٩٠.

٦٣ جريدة الرأي العام , العدد ٩٥٥٧, ١٩ تموز ١٩٩٠.

٦٤ جريدة القبس , العدد ١٦٩٩, ١٩ تموز ١٩٩٠.

٦٥ عبدالله مطلق ناصر العدواني, دور مجلس الامة في السياسة الخارجية الكويتية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الدراسات العليا – الجامعة الاردنية, ٢٠٠٦, ص٢٣.

٦٦ احمد السعدون: سياسي كويتي, من مواليد الكويت ١٩٣٤، كان من مؤسسي نادي النهضة الرياضي عام ١٩٥٥ ونادي كاظمة في عام ١٩٦٤، وكان أمين سر نادي كاظمة منذ تأسيسه وحتى عام ١٩٦٨، عضوا في مجلس الادارة حتى عام ١٩٨٢، اصبح رئيسا الاتحاد الكويتي لكرة القدم عام ١٩٦٨، ونائب رئيس الإتحاد الدولي لكرة القدم عام ١٩٧٤, فاز في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ١٩٧٥ و١٩٨١ وانتخب نائبا للرئيس في هذا المجلس, اصبح رئيس مجلس الأمة الكويتي في عام ١٩٨٥ و١٩٩٢ و١٩٩٦، ينظر: وداد عبدالسادة فزاع, احمد عبدالعزيز السعدون سيرته ودوره الرياضي في الكويت ١٩٣٤- ١٩٨٢, مجلة اوروك للعلوم الانسانية- جامعة المثنى, المجلد الرابع , العدد ١٤, ٢٠٢١, ص٢٩٨٣-٢٩٩٨؛ موسوعة اعلام الكويت، متاح على الموقع: www.kuwaitcyclopedia.com..

٦٧ كاظم عبدالزهرة ابو عيون الميالي, المصدر السابق, ص١٥٤.

٦٨ ولد في عام ١٩١٦, في مدينة جارنك في اقليم شارنيت, تلقى دراسته الأولية ١٩٢٦-١٩٣٤ في المدرسة الكاثوليكية سان بول دانغولم, ثم انتقل في عام ١٩٣٤ الى باريس وحصل على البكالوريوس في الآداب والحقوق من جامعة باريس عام ١٩٣٧, اثناء الخدمة العسكرية حدثت الحرب العالمية الثانية فأصيب اثنائها, اصبح وزيرا للداخلية عام ١٩٥٤, ثم وزيرا للعدل عام ١٩٥٦, ثم اصبح سكرتير الحزب الاشتراكي عام ١٩٧١, تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية للمدة ١٩٨١- ١٩٩٥, توفي عام ١٩٩٦. للمزيد ينظر:كريم عجيل الزاملي, فرانسوا ميتران دراسة في سياسته الداخلية حكومتا التعايش انموذجا, مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية, المجلد ١٤, العدد ٣, ٢٠٢٤, ص٢٦٧٤-٢٦٧٩؛ جورج فرشخ, فرانسوا ميتران والقضايا العربية, ج١, مكتبة مدبولي, القاهرة, ط٢, ١٩٨٥, ص٣٣-٨١ .

٦٩ محمد مبارك حسن العجمي, المصدر السابق, ص٦٠.

٧٠ كاظم عبدالزهرة ابو عيون الميالي, المصدر السابق, ص١٥٤.

٧١ المصدر نفسه, ص١٥٥.

٧٢ المصدر نفسه, ص١٥٥-١٥٦.

٧٣ حبيب الرحمن, حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت, ١٩٩٩, ص٣٧٠-٣٧١؛ جريدة الجمهورية(مصر) , العدد ١٣٤٤٠, ١٥ تشرين الأول ١٩٩٠.

٧٤ محمد مبارك حسن العجمي , المصدر السابق, ص٦٠.

٧٥ جريدة الجمهورية(مصر) , العدد ١٣٤٤٠, ١٥ تشرين الأول ١٩٩٠.

٧٦ كاظم عبدالزهرة ابو عيون الميالي , المصدر السابق, ١٥٦.

٧٧ عبدالعزيز الصقر , مؤتمر جدة الشعبي ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠, مقطع فيديو منشور على قناة شؤون تاريخية كويتية, ٣٠ اذار ٢٠١٧.

٧٨فؤاد مطر واخرون, موسوعة حرب الخليج اليوميات الوثائق الحقائق, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ١٩٩٤, ص١٢٣.

٧٩ جريدة اخبار الخليج (البحرين), العدد ٤٧٢٦, ٢٧ شباط ١٩٩٠؛ جريدة صوت الكويت, العدد ١١٩, ٢٧ شباط ١٩٩١.

٨٠ محمد مبارك حسن العجمي, المصدر السابق, ص٦١.

٨١ الامانة العامة لمجلس الامة الكويتي , مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت, ادارة البحوث والدراسات في مجلس الامة الكويتي, ٢٠٠١, ٤٣.

٨٢ يوسف النصف, بيان القوى السياسية حول دعوة المجلس الوطني للانعقاد بعد التحرير في ٨ تموز ١٩٩١, www.Sabqkw.com تم النشر بتاريخ ٢٠ تموز ٢٠١٣.

٨٣ يوسف النصف, بيان القوى السياسية حول دعوة المجلس الوطني للانعقاد بعد التحرير في ٨ تموز ١٩٩١, www.Sabqkw.com تم النشر بتاريخ ٢٠ تموز ٢٠١٣.

٨٤ جريدة الدستور(الاردن), العدد ٨٥٧٧, ١٠ تموز ١٩٩١.

٨٥ جريدة القبس , العدد ٦٥٧٢, ١٠ تموز ١٩٩١.

٨٦ جريدة البيان (الامارتية) , العدد ٤٠٣٩, ١٠ تموز ١٩٩١.

٨٧ جريدة القبس , العدد ٦٥٧٢, ١٠ تموز ١٩٩١.

٨٨ جريدة القبس , العدد ٦٥٨٤, ٢٤ تموز ١٩٩١.

٨٩ جريدة القبس , العدد٦٥٩٠, ٣٠ تموز ١٩٩١.

٩٠ جاسم محمد يوسف كرم, المصدر السابق, ص٧١-٧٢.

٩١ جاسم محمد يوسف كرم, المصدر السابق, ص٧١-٧٢.

٩٢ جريدة البيان , العدد ٤٤٣١, ٥ اب ١٩٩٢.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

**قائمة المصادر والمراجع**

**اولا: الرسائل والاطاريح**


١. تغريد خشان فالح محمد الكورجي, التطورات السياسية الداخلية في الكويت ١٩٩٠-٢٠٠٦, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب – جامعة البصرة , ٢٠١٩.

٢. حاتم احمد عويد المعماري, الأوضاع الداخلية في الكويت في مناقشات مجلس الامة الكويتي ١٩٨١-١٩٨٦, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الاداب – جامعة الموصل, ٢٠١٨.

٣. عبدالله مطلق ناصر العدواني, دور مجلس الامة في السياسة الخارجية الكويتية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الدراسات العليا – الجامعة الاردنية, ٢٠٠٦.

٤. كاظم عبدالزهرة أبو عيون الميالي, احمد محمد الخطيب وأثره في المعارضة النيابية في الكويت حتى عام ١٩٩٦, رسالةماجستير غير منشورة , كلية التربية–جامعة واسط, ٢٠١٦.

٥. مائدة زابي جفات الحمداني , موقف جامعة الدول العربية من الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للبنات– جامعة الكوفة , ٢٠١٤.

٦. محمد مبارك حسن العجمي, الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير ١٩٩١-٢٠١٠, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب والعلوم – جامعة الشرق الأوسط, ٢٠١١.

٧. ليندا رضا عطية عبدالله الإمارة, محاولات واغتيالات الرؤساء والملوك العرب ١٩٥١-١٩٩٥, اطروحة دكتوره غير منشورة, كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة واسط, ٢٠٢٢.

٨. المعتصم بالله داود علوي, الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي ١٩٧٠-٢٠٠٩, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب– جامعة الشرق الاوسط, ٢٠٠٩.


مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

**ثانيا: الكتب العربية**


١. أروى محمد ابراهيم الشيباني, العدوان العراقي على دولة الكويت واثاره, منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق, الكويت, ١٩٩٣.

٢. الامانة العامة لمجلس الامة الكويتي , مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت, ادارة البحوث والدراسات في مجلس الامة الكويتي, ٢٠٠١.

٣. حبيب الرحمن, حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت, ١٩٩٩.

٤. حميدة نعنع ، طارق عزيز رجل وقضية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ، ٢٠٠٢.

٥. خالد محمد المغامس, الديوانية الكويتية وتأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي, مطابع الطليعة, الكويت , ١٩٨٦.

٦. جورج فرشخ, فرانسوا ميتران والقضايا العربية, ج١, مكتبة مدبولي, القاهرة, ط٢, ١٩٨٥.

٧. رضا هلال, الصراع على الكويت مسألة الامن والثورة, دار الجبل , بيروت , ١٩٩١.
٨. رياض الريس, الخليج العربي ورياح التغيير , رياض الريس للنشر والتوزيع, لندن, د- ت .
٩. صلاح محمد الغزالي, الجماعات السياسية الكويتية في قرن ١٩٠٠- ٢٠٠٧, الدستوريون- الاسلاميون-الشيعة- القوميين, الكويت, ٢٠٠٧.
١٠. عبدالرضا اسيري, النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات, الكويت , ٢٠٠٧.
١١. فراس البيطار, الموسوعة السياسية والعسكرية ,ج٢, دار اسامة للنشر والتوزيع, الاردن, ٢٠٠٣.
١٢. فؤاد مطر واخرون, موسوعة حرب الخليج اليوميات الوثائق الحقائق, المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت, ١٩٩٤.
١٣. محمد اليوسفي, من الدستور الى الاحتلال, ج٢, المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت, ٢٠١٣.
١٤. يعقوب يوسف الكندي, الديوانية الكويتية ودورها الاجتماعي السياسي, ط٢, الكويت , ٢٠٠٢.
١٥. يوسف مبارك المباركي, حين استعاد الشعب الكويتي دستوره وقائع- ووثائق- دواوين الإثنين ١٩٨٦-١٩٩٠, الكويت, ٢٠٠٨.

**ثالثا: الدراسات والبحوث الاكاديمية**

١. احمد شحاذة محمد علي , الحراك الشعبي ودوره في تعديل المسار الديمقراطي في الكويت ١٩٨٩- ١٩٩٢ , مجلة السياسية والدولية, العدد ٤١-٤٢, الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية, ٢٠٠٩ .
٢. جاسم محمد يوسف كرم, انتخابات المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠ دراسة في الجغرافيا السياسية, بحث منشور في حوليات كلية الاداب , جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي, المجلد ١٦, العدد ١٠٥, ١٩٩٧.
٣. علي محمد عبدالرحيم وحيدر حسن الجمعة, السياسات المحاسبية وأزمة سوق المناخ, مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية, الكويت , العدد ٦٠, ١٩٨٩.
٤. فتوح ابو الذهب, التجربة الديمقراطية الكويتية وخطوات الاصلاح السياسي, مجلة شؤون خليجية, الكويت , الغدد ٢٥, السنة ٢٠٠٣.
٥. فلاح عبدالله المديرس, الحركة الدستورية في الكويت نشأتها وتطورها ١٩٣٩-١٩٩٢, مجلة شؤون اجتماعية, الكويت, العدد ٥٨, لسنة ١٩٩٨.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

٦. كريم عجيل الزاملي, فرانسوا ميتران دراسة في سياسته الداخلية حكومتا التعايش انموذجا, مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية, المجلد ١٤, العدد ٣, ٢٠٢٤.
٧. وداد عبد السادة فزاع , احمد عبدالعزيز السعدون سيرته ودوره الرياضي في الكويت ١٩٣٤-١٩٨٢, مجلة اوروك للعلوم الانسانية- جامعة المثنى , المجلد الرابع , العدد ١٤, ٢٠٢١.

**رابعا: الصحف الكويتية والعربية**

**١. الصحف الكويتية**

- **جريدة القبس**

- جريدة القبس , العدد٦٣٥٩, في ٢١كانون الثاني ١٩٩٠.
- _____ , العدد ٥٠٨٢, ٤ تموز ١٩٨٦.
- _____, العدد١٦١٤, ٢٣ نيسان ١٩٩٠.
- _____, العدد ١٦٢٠, ٣٠ نيسان ١٩٩٠.
- _____, العدد ١٦٦٢, ١١ حزيران ١٩٩٠.
- _____, العدد ١٦٦٣, ١٢ حزيران ١٩٩٠.
- _____, العدد ١٦٦٤, ١٣ حزيران ١٩٩٠.
- _____, العدد ١٦٧٢, ٢١ حزيران ١٩٩٠.
- _____, العدد ١٦٦٧, ٢٩ حزيران ١٩٩٠
- _____, العدد ١٦٩٠, ١٠ تموز ١٩٩٠.
- _____ , العدد ١٦٩٧, ١٧ تموز ١٩٩٠.
- _____, العدد ١٦٩٨, ١٨ تموز ١٩٩٠.
- _____, العدد ١٦٩٩, ١٩ تموز ١٩٩٠.
- _____, العدد ٦٥٧٢, ١٠ تموز ١٩٩١.
- _____, العدد ٦٥٨٤, ٢٤ تموز ١٩٩١.
- _____, العدد٦٥٩٠, ٣٠ تموز ١٩٩١.

- **جريدة الرأي العام**

- جريدة الرأي العام , العدد ٩٣٨٠, في ٢١كانون الثاني ١٩٩٠.
- _____, العدد ٩٥٣٨, ٢٩ حزيران ١٩٩٠.
- _____ , العدد ٨١٣٠, ٤ تموز ١٩٨٦.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

- _____, العدد ٩٤٧٢, ٢٣ نيسان ١٩٩٠.
- _____, العدد ٩٥٥٧, ١٩ تموز ١٩٩٠.
- _____, العدد ٩٥٥٥, ١٧ تموز ١٩٩٠.
- _____, العدد ٩٥٥٦, ١٨ تموز ١٩٩٠.
- _____, العدد ٩٥٦٣, ٢٥ تموز ١٩٩٠.

- جريدة الكويت اليوم (الكويتية) , العدد١٨٨٢, ٢٩ حزيران ١٩٩٠.
- _____ , العدد ١١٩, ٢٧ شباط ١٩٩١.

**٢. الصحف العربية**

- جريدة الراية (قطر) , العدد ٣٢٤٩, ١٠ حزيران ١٩٩٠.
- جريدة الجمهورية(مصر) , العدد ١٣٤٤٠, ١٥ تشرين الأول ١٩٩٠.
- جريدة اخبار الخليج (البحرين) , العدد ٤٧٢٦, ٢٧ شباط ١٩٩٠.
- جريدة الدستور(الاردن), العدد ٨٥٧٧, ١٠ تموز ١٩٩١.
- جريدة البيان (الامارتية) , العدد ٤٠٣٩, ١٠ تموز ١٩٩١.
- _____ , العدد ٤٤٣١, ٥ اب ١٩٩٢.

خامسا: شبكة الانترنيت

١. حمد الجوعان رمز وطني لم يمت, مقال صحفي منشور في جريدة الجريدة الكويتية https://share.google/RjD5fN1NgZNb6NEMK
٢. www.marefa.org
٣. موسوعة اعلام الكويت، متاح على الموقع: www.kuwaitcyclopedia.com.
٤. يوسف النصف, بيان القوى السياسية حول دعوة المجلس الوطني للانعقاد بعد التحرير في ٨ تموز ١٩٩١, www.Sabqkw.com تم النشر بتاريخ ٢٠ تموز ٢٠١٣.
٥. زايد الزيد,عبد العزيز الصقر الابرز في عصره, الشبكة الوطنية الكويتية على الرابط
6. www.national Kuwait.com/forum/index.php?threads/109037/
٧. عبدالعزيز الصقر , مؤتمر جدة الشعبي ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠, مقطع فيديو منشور على قناة شؤون تاريخية كويتية, ٣٠ اذار ٢٠١٧.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies